المحور الأول

حصاد عام 2021

أ.د. حسن لطيف كاظم[1]
أد. أحمد سامي المعموري[2]
أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض[3]

مرّ عام آخر على العراق حافل بالأحداث المهمة، والاستثنائية التي ينبغي الوقوف على تداعياتها ونتائجها، وقد أوجز التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار 2021 تلك الاحداث بأقلام عدد من المختصين في الشأن العراقي، ممن جادت أقلامهم بالتحليل والتوثيق والتي نأمل أن تقدم للقارئ العراقي والعربي، حصراً شاملاً للتطورات التي شهدها البلد في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والخدمية، في إطار رؤية تحليلية ونقدية قائمة على السعي لتقويم الواقع والتطلع لمستقبل أفضل.

1-1: العملية السياسية: انتخابات مبكرة ونتائج غير متوقعة

ربما يكون الحدث السياسي الابرز من احداث العام 2021 هو الانتخابات البرلمانية المبكرة التي جرت في 10 تشرين الأول (أكتوبر) 2021، وما مثلته من تحدٍ سياسي وامني لحكومة السيد مصطفى الكاظمي وقدرتها على انجاح تلك العملية، ومدى رغبة جمهور الناخبين من المشاركة المقبولة على أقل تقدير حتى تحظى بشريعة وطنية ودولية لا باس بها، ولا ننسى الخلافات السياسية الكبيرة والضغط الشعبي نحو تشريع قانون انتخابي جديد يراعي متطلبات ما بعد مرحلة حراك تشرين، خاصة إذا ما اخذنا بعين الاعتبار إنَّ الانتخابات المبكرة كانت من أهم مطالب حراك تشرين، مما شكل أيضاً تحدياً لمجلس النواب في أن يشرع قانوناً متوازناً يضمن العدالة والمساواة بين المتنافسين، وفي الوقت نفسه الخروج من ضغط الكتل والاحزاب السياسية التي تريد أن تحصل على مقاعد نيابية بعيداً عن رغبة الشارع وتطلعاته، عِبر ما كان يجري سابقاً من انظمة انتخابية مثل نظام القائمة المفتوحة ونظام سانت ليغو وغيرها من الانظمة التي صادرت رغبة وارادة كثير من الناخبين، مما ولّد احباطاً كبيراً لهم دفعهم إلى مقاطعة العملية الانتخابية نتيجة شعورهم بعد جدواها، أو كونها تعطي اصواتهم لآخرين لم يصوتوا إليهم اصلاً.

---

(1) جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ومدير مركز الرافدين للحوار.
(2) جامعة الكوفة، كلية القانون، ورئيس هيأة المستشارين في مركز الرافدين للحوار.
(3) جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، ومدير قسم البحث والتطوير في مركز الرافدين للحوار.

وليس ببعيد عن هذه الاجواء الرغبة الشعبية في التغيير والشعور الوطني لأغلب جمهور الناخبين إنَّ هذه الانتخابات هي الفرصة الاخيرة لنجاح التجربة الديمقراطية في العراق، وأسهمت مشاركة أعداد كبيرة من المرشحين المستقلين في السباق الانتخابي في تأجيج المشاعر وإلهابها في أن تغييراً سيحدث في هذه الانتخابات، مما دفع احزاباً معروفة إلى الخروج من العباءة الحزبية والدخول بالانتخابات بوجوه وشخصيات جديدة تدعي الاستقلالية، أو أن تشارك بقوائم وتحالفات جديدة حتى تركب هذه الموجة.

في هذه الاجواء المشحونة جرت العملية الانتخابية بإجراءات فنية وامنية مناسبة، ولم يعكر صفوها سوى بعض المشاكل الفنية البسيطة في الاجهزة البايومترية التي سرعان ما تم معالجة اغلبها، وتم اعلان نجاح العملية في نهاية اليوم، وبنسبة مشاركة مقبولة وصلت إلى 43 % مع أن اعداداً كبيرةً من هذه النسبة لم تصوت لمرشح أو تعمدت ابطال ورقة الانتخاب مما يعبر عن المقاطعة منهم لها. إلى هنا كان هدوء الانتخابات النسبي يسبق العاصفة الكبيرة التي عصفت بالمشهد السياسي بعد الاعلان الاولي عن نتائج الانتخابات، وقد أفضت النتائج النهائية إلى صدمة كبيرة بصعود اسماء وكتل، وخروج بعض الشخصيات السياسية التقليدية والمخضرمة منذ 2003 من المشهد السياسي، إذ اعلن التقدم الكبير للكتلة الصدرية على حساب الكتل الشيعية الاخرى التي اطلق عليها لاحقا كتلة «الاطار التنسيقي»، مع تقدم نسبي لكتلة «دولة القانون»، وقدر تعلق الامر بالمناطق الغربية والجمهور السني كانت النتائج تذهب نحو فوز كتلة «تقدم» بقيادة محمد الحلبوسي، وفوز «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بأغلب مقاعد الاكراد، مع صعود كبير للمستقلين وممن ولدوا من حراك تشرين بعدد من المقاعد لا يقل عن اربعين مقعداً.

بعد هذه الصدمة بدأت سلسلة الاحداث تتجه باتجاه دراماتيكي معقد، فقد شككت الكيانات الخاسرة بنزاهة الانتخابات ونجاحها، وقدموا الطعون القانونية بالعملية الانتخابية بحجج متعددة مثل المطالبة بالفرز والعد اليدوي وغيرها، وحاولوا ان يصوروا لجمهورهم ولباقي الناخبين أن المشاكل الفنية في الانتخابات أوجدت خللاً كبيراً فيها أثر سلباً في مصداقيتها ونتائجها، وتصاعد الموقف إلى حدّ اعتبروه تزويراً وتلاعباً من قبل المفوضية المستقلة للانتخابات وجهات سياسية قريبة من رئيس الوزراء، بتمويل ودعم من جهات خارجية. بعد ذلك تطور الموقف إلى قيامهم بحملة من الاحتجاجات والتظاهرات المشحونة في الشارع، مع قطع لبعض الطرق في بغداد وبعض المحافظات والاحتجاج في محيط المنطقة الخضراء، وإطلاق تصريحات التهديد والوعيد، مع تصادم محتدم مع قوات الأمن المرابطة في محيط المنطقة الخضراء، إلى أن وصلت الكتل السياسية الخاسرة إلى مرحلة القبول بالأمر الواقع ومحاولة المناورة السياسية والاقتناع غير المعلن بنتائج الانتخابات.

ومن أهم الاحداث المهمة في المشهد السياسي هي محاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في فجر السابع تموز (يوليو) 2021، وإن كان هذا الحدث حدثاً امنياً بامتياز إلا أن له اسبابه ودلالته وتداعياته السياسية، وردود الفعل الداخلية والاقليمية والدولية، لما يُمثله من حدث خطير استهدف رأس السلطة التنفيذية في البلد. وقد زادت هذه الحادثة المشهد السياسي تعقيداً، وتولد عنها تداعيات خطيرة بين من يشكك اصلاً بالحادثة ويراها تمثيلية مفبركة قام بها رئيس الوزراء لتحقيق مكاسب سياسية وضرب خصومه، وبين من عدّها استهدافاً امنياً خطيراً وغير مقبول لرمز وطني، مع تبادل الاتهامات من الطرفين لا سيما وان النتائج التحقيقية لم تعلن اصلاً

وشابها كثير من الغموض وخلط الاوراق وضياع بعض الادلة، مما زاد المشهد السياسي تعقيداً وفرقةً بين الفرقاء السياسيين. ولم تتوصل اللجنة التحقيقية في الموضوع إلى نتائج ملموسة، مما يجعل المراقب لهذا المشهد يقتنع شيئاً فشيئاً ان اللجان التحقيقية في اغلب القضايا المهمة في العراق تشكل فقط لأغراض تهدئة الشارع أو كسب ودّه أو لامتصاص نقمته، وليست لكشف الحقائق والوصول للجناة في الغالبية العظمى من الحالات.

وفي سياق آخر فإنَّ الأداء السياسي البرلماني لم يكن بالمستوى المطلوب وحجم المسؤولية الوطنية والتاريخية لهذا السلطة المهمة، فقد مثلت الكتل السياسية داخل مجلس النواب المنبثقة عن الاحزاب الحاكمة خيبة أمل كبيرة لأبناء الشعب العراقي؛ إذ أن الفشل في انجاز الاعمال المهمة الموكلة إليها يكاد يكون السمة البارزة لها، مثل انجاز التعديلات الدستورية في دستور جمهورية العراق لسنة 2005، وعدم القدرة على تحقيق الدور الرقابي، فلم يتم استجواب اي شخصية وزارية، يضاف إلى ذلك اخفاق مجلس النواب في الكثير من المهام مثل عدم قدرته على انجاز حساباته الختامية، كل ذلك كان له الاثر الواضح في تعطيل الرقابة البرلمانية؛ لأنّ كل حزب يحمي الوزير التابع له من أية مساءلة والعمل على البقاء والاستعداد للانتخابات القادمة.

أما الاداء الحكومي فهو الآخر لم يكن بأفضل حالاته إذ فشلت الحكومة في تلبية العديد من مطالب المحتجين، ولم تحقق كثيراً من النتائج المرجوة سوى بعض المعالجات الجزئية، كما ان الفشل الذريع في السيطرة على السلاح خارج الدولة واستمرار انتشار السلاح بيد قوى غير منضبطة وخارجة عن القانون، كان من أهم الملفات التي عجزت الحكومة عن حلها في العام 2021، بل زادت الجماعات المسلحة من استخدام سلاحها في التهديد أو الضغط على الدولة ومؤسساتها، مع استمرار استهداف المصالح الأميركية وقواعد التحالف الدولي في العراق.

أخيراً، شكلت احتجاجات طلبة الجامعات في السليمانية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 منعطفا مهما في الاحداث السياسية في اقليم كردستان، وهذه الاحتجاجات وان كانت تبدو في ظاهرها المطالبة بإرجاع المنحة الجامعية للطلبة التي قطعت عليهم منذ عام 2014، وتحسين الواقع الجامعي، لكنها في الحقيقة استمدت قوتها من احتجاجات تشرين في الوسط والجنوب؛ ويبدو ان الازمة التي يعيشها حزب الاتحاد الكردستاني والانقسام الكبير والتنافس والصراع بين قياداته بعد وفاة الرئيس جلال الطالباني، وضعف العمل الخدمي والتطوير للبنى التحتية والمشاكل الاقتصادية كل تلك العوامل هي السبب وراء هذا الاحتجاجات في محافظة السليمانية دون غيرها من محافظات الاقليم.

1-2: جائحة كوفيد 19

يشير الخبراء إلى أن أية جائحة تنتهي باتجاهين، الأول هو الاتجاه الطبي إذ يؤدي التوصل إلى العلاجات واللقاحات الفعالة إلى نهاية مخاطر الإصابة، وتقليل أعدادها وتأثيراتها، وأما الاتجاه الآخر لنهاية الجائحة فهو الاتجاه المجتمعي عندما يفرض الناس أسلوباً معيناً، ربما يكون غير ملتزم بالبروتوكولات الصحية، فيعمد أفراد المجتمع إلى التعايش مع الفيروس، ويكسرون حاجز الهلع الذي أوجدته صدمة الظهور المفاجئ للفيروس، وما فرضه من قيود على ممارسة حياتهم اليومية، لذا يفرض هذا الاتجاه نفسه مع مرور الزمن وطول مدة الجائحة،

وتكرار الإصابات غير المميتة بالفيروس. وعلى ما يبدو أن الامر الواقع هو ما فرض نفسه في التعامل مع الجائحة، إذ اضطرت الحكومة إلى التغاضي عن انتهاك القيود التي فرضتها بسبب جائحة كوفيد-19، بل انها قد رفعت بشكل يكاد يكون شاملا (باستثناء استمرار شرط فحص القادمين للبلاد)، على الرغم من ان العام 2021 كان الفيروس فيه أكثر ضراوة من حيث الانتشار، وان كان أقل قدرة على قتل المصابين به.

وكان العراق قد أنهى عام 2020 في صدارة الدول العربية الأكثر تسجيلاً للإصابات والوفيات بفيروس كورونا بما يقارب 600 ألف إصابة، و12.8 ألف وفاة، الامر الذي ينذر بمخاطر جديدة تتهدد المجتمع بسبب الجائحة. فيما شهد العراق منذ بدء الجائحة أربع موجات من تصاعد الإصابات بالفيروس، كان أشدها الموجتان اللتان عرفهما عام 2021، الذي شهد وحده 1498449 إصابة بالفيروس، توفي من جرائها 11345 شخص، وهذا يعني أن نسبة الوفاة انخفضت بسبب الفيروس بلغت 0.75 % من اجمالي الاصابات. مقابل ذلك فقد بلغت الإصابات 595291 إصابة عام 2020، وبلغت حالات الوفاة 12813 وفاة، فيما بلغت نسبة الوفاة جراء الإصابة بالفيروس 2.15 %. وقد يكون سبب ذلك عدة عوامل لعل أهمها زيادة كفاءة التعامل مع الإصابات وتوفر العلاجات المناسبة، والى حد ما زيادة عدد الأشخاص الملقحين.

وتباينت المحافظات من حيث أعداد الإصابات استمرت الأكبر في بغداد التي أسهمت بنسبة 27.6 % من الإصابات الجديدة بالفيروس، تليها البصرة التي زاد اسهامها بالإصابات إلى 11.2 %، فمحافظتي السليمانية ودهوك، إذ أسهمت هذه المحافظات الأربعة بأكثر من نصف الإصابات في عام 2021. فيما احتلت محافظات: صلاح الدين والمثنى والانبار المراتب الأخيرة من حيث عدد الإصابات خلال العامين 2020-2021.

وعند المقارنة بين الإصابات إلى اجمالي عدد السكان نجد أن النسبة ارتفعت من 1.5 % عام 2020 إلى 3.6 % عام 2021، وعلى مستوى المحافظات فإنَّ محافظة دهوك كانت الأعلى وبنسبة 6.8 % عام 2021، تليها واسط (5.4 % من السكان)، وهما محافظتين صغيرتين من حيث حجم السكان، فيما كانت انسبة في بغداد مرتفعة واقتربت من 5 %.

أودى الفيروس بحياة 24167 خلال عامي 2020-2021، تحتل بغداد المركز الأول من حيث عدد الوفيات الإجمالي (5113 وفاة)، تليها محافظات الإقليم الثلاث السليمانية واربيل ودهوك التي توفي فيها 3295 و2045 و1776 حالة على التوالي. أما من حيث الجنس فإنَّ 67 % من وفيات عام 2020 كانوا من الذكور، مقابل 33 % من النساء، بينما بلغت النسبة 59 % من الذكور و41 % من الاناث في وفيات عام 2021. أما من حيث الفئات العمرية نجد ان الفيروس كان أشد فتكا في الفئة العمرية 60-69 سنة عام 2020، بينما ارتفعت نسبة الوفيات في الفئة العمرية الأقل عمرا (50-59 سنة) إلى 32.8 % عام 2021.

لمواجهة متطلبات التعامل مع الجائحة فقد زادت الحكومة انفاق وزارة الصحة من 1.726 تريليون دينار (حوالي 1.460 مليار دولار) عام 2020 إلى 2.877 تريليون عام 2021 (حوالي 1.9 مليار دولار)، وقد جاءت أغلب الزيادة في انفاق الوزارة على الموازنة التشغيلية التي زادت تخصيصاتها من 1.693 تريليون دينار عام 2020 إلى 2.752 تريليون عام 2021، أما الموازنة الاستثمارية فقد زادت تخصيصاتها بنسبة 370 % بين العامين المذكورين، فقد ارتفعت تخصيصاتها الاستثمارية من 33.5 مليار دينار فقط إلى 124.361 مليار دينار فقط، وهي زيادة

بسيطة لا تعكس الحاجات الاستثمارية الملحة لمواجهة أعباء تطوير النظام الصحي. فضلاً عن أن جزءا كبيرا من هذه الزيادة فرضته التغيرات في الأسعار الناتجة عن تخفيض قيمة العملة، إذ ان نسبة الزيادة مقومة بالدولار تبلغ 30 % فقط.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها ملاكات الوزارة إلا أنها كانت عرضة للنقد الشديد في اعقاب حادثة مستشفى ابن الخطيب في بغداد التي أودت بحياة 82 شخصاً واصابة 110 آخرين في نيسان (ابريل) 2021، وقد أدت الحادثة وما تلاها إلى استقالة وزير الصحة والبيئة حسن التميمي من منصبه في 4 أيار (مايو) 2021، بعد صدور التقرير الخاص بلجنة التحقيق المشكلة على خلفية الحادث، التي أوقعت عقوبات انضباطية بحق مدير المستشفى ومعاونه الإداري ومسؤول الدفاع المدني واعفائهم من مناصبهم وتنزيل درجة المدير الوظيفية، فضلاً عن اعفاء مدير عام صحة الرصافة وانهاء إيقاف وزير الصحة ومحافظ بغداد.

وبعد هذا الحادث بأشهر وقع حادث مشابه في 12 تموز (يوليو) 2021 في مستشفى الحسين التعليمي بالناصرية، في قسم العزل الخاص بمرضى كوفيد، وقد اودى بحياة 92 شخصاً واصابة 110 اخرين. وقد اقيل مدير صحة المحافظة ومدير المستشفى على إثره.

وتكشف كلا الحالتين عن حجم الارباك الذي يعاني منه النظام الصحي في البلاد، ويكشف القصور في تحمل الأعباء الطارئة التي فرضتها الجائحة، فكلا الحادثين يتصلان بالتعامل مع مرضى الجائحة، الذين كانوا يواجهون ظروفاً صعبة دفعت كثيراً منهم إلى عدم الذهاب للمستشفيات الحكومية وتفضيل العلاج في العيادات أو المستشفيات الخاصة.

انطلقت عمليات التطعيم باللقاحات المضادة للفيروس، في مطلع آذار (مارس) 2021، مع وصول أولى شحنات اللقاح الصيني سينوفارم، وكانت الحكومة قد أعلنت مطلع العام انها اتفقت على شراء 1.6 مليون جرعة من لقاح فايزر بيونتيك الأمريكي، و8 ملايين جرعة من لقاح استرازينيكا البريطاني. وحتى نهاية العام تلقى 8551606 شخصا جرعة أو جرعتين من اللقاح. وقد وصف الاقبال على تلقي أي من هذه اللقاحات بانه ضعيف وسط تزايد الاشاعات السلبية بشأنها.

ويشكل مجموع الملقحين أقل من 21 % من اجمالي السكان، إلا أن نسبة مهمة منهم تلقوا جرعة واحدة فقط. وعلى مستوى المحافظات فإنه يمكن تقسيمها على مجموعتين:

- الأولى: المحافظات ذات الاقبال المرتفع على اللقاح وفيها ترتفع نسبة الأشخاص الذين تلقوا جرعة أو جرعتين من اجمالي السكان فوق المعدل الوطني البالغ 20.8 %، وتعد البصرة الأعلى من حيث نسبة الأشخاص الذين تلقوا اللقاحات إذ بلغت نسبتهم 28.4 %، تليها دهوك (25.3 %)، فالنجف (23.9 %) وبغداد (23.8 %).
- الثانية: محافظات ذات اقبال منخفض على اللقاح وفيها تقع النسبة تحت المعدل الوطني، وتعد السليمانية الأقل نسبة ممن تلقوا اللقاح إلى اجمالي السكان إذ بلغت 13 % فقط.

وغني عن القول ان هذه النسب ضعيفة للغاية تؤخر الوصول إلى مناعة المجتمع ضد الفيروس، وبالنظر

إلى البلدان الأخرى، فإنَّ الوصول إلى نسبة 70% من السكان ممن تلقوا جرعتين بوصفه هدفاً لتحقيق المناعة المجتمعية، فإنَّ 83 دولة حققت هذا الهدف أغلبها دول متقدمة، إضافة إلى عدد من الدول العربية بينها الامارات والسعودية والكويت والبحرين والمغرب. بينما ما تزال بقية دول العالم متأخرة بأيام ويتوقع أن تحقق الهند هذا الهدف في 12 حزيران (يونيو) 2022، بينما يتوقع ان يحققه العراق في 24 آذار (مارس) 2027.

أشار تقرير استقصائي نُشر في 6 آب (أغسطس) 2021، أعدَّ بدعم من الشبكة العراقية للصحافة الاستقصائية «نيريج» وبالتعاون مع مؤسسة «درج» إلى أن العراقيين يفضلون مواجهة الفيروس على أخذ اللقاح، في ظل تزايد الاشاعات والمخاوف والفساد في المؤسسات الصحية. وخلال أشهر عام 2021 الأولى كانت عمليات التلقيح ضعيفة ووصفت بأنها «ضعيفة ومتلكئة ومتقطعة» وأن العراق سيحتاج إلى أعوام لإكمال تطعيم ثلثي السكان. وحدد التقرير ثلاثة أسباب رئيسة لذلك، تتمثل في:

- تأخر الحكومة في توفير اللقاحات.
- محدودية الكميات المتوفرة من اللقاح وقلة المراكز وطول مدة الانتظار التي تمتد لأسابيع.
- الاشاعات التي تتحدث عن مخاطر اللقاحات وتثير الشكوك بفاعليتها والتي غذتها تصريحات لرجال دين وبعض العاملين في المجال الطبي.

وحذرت وزارة الصحة من «نشر قصص ليس لها أساس علمي، ونظريات مؤامرة حول اللقاحات والكمامات»، وان ذلك «يُعد جريمة، وتهديداً للأمن الصحي للبلد». وأن الوزارة «تحمل الأشخاص الذين يثبت أنهم ينشرون معلومات تضلل الرأي العام بشأن اللقاحات المسؤولية القانونية الكاملة، وكذلك وسائل الإعلام التي تروج لهذه المعلومات»، وأنها ستتخذ الإجراءات القانونية ضد أشخاص حرضوا الناس ضد الكمامة واللقاح».

وخلال عام 2021 برزت ظاهرة الاستهانة المجتمعية في تنفيذ الإجراءات الوقائية حتى البسيطة منها مثل الالتزام بلبس الكمامة، وعادت اشكال التجمعات البشرية المكتظة مثل مجالس العزاء والاحتفالات في القاعات المغلقة، واستؤنفت على نحو واسع العادات الاجتماعية مثل مصافحة والعناق والتقبيل.

بل إن الاستهانة برزت على مستوى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية؛ فقد أشار تقرير لهيأة النزاهة إلى «وجود نتائج فحوصاتٍ مُزوَّرةٍ، وأخرى مبالغ في أجورها يتمُّ إجراؤها عبر فحص المسافرين في محلِّ سكناهم من قبل الفرق الصحيَّة التابعة للجهات المُعتمدة في فحص المسافرين، فضلاً عن عدم تطبيق مبدأ التباعد الاجتماعيِّ لا سيما من قبل الشركات الأهليَّة، موضحاً أن بعض الطائرات تغادر بكامل طاقتها، الأمر الذي يُمكِن أن يُؤدّي إلى حرمان العراق من استخدام خطوطه الجويَّة أو منع مسافريه من الدخول لكثيرٍ من الدول في حال العثور على إصاباتٍ بينهم». وبحسب التقرير فإنَّ «الهيأة ألفت فريقاً للتحري بعد ورود معلوماتٍ عن وجود مكاتب تعمل بالتنسيق مع جهاتٍ حكوميَّةٍ وغير حكوميَّةٍ على عدم إجراء فحص (PCR) الخاصِّ بفيروس (كورونا) للسفر خارج العراق، لقاء مبلغٍ يصل إلى (200,000) دينار».

في حزيران (يونيو) 2021 قررت الحكومة فرض اللقاح على الموظفين وأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات والمدارس والطلبة الذين تزيد أعمارهم عن 18 سنة؛ بهدف الحث على تلقي اللقاحات. ثم أعلن مجلس الوزراء 7 حزيران (يونيو) قرارات ذات صلة بالجائحة منها:

- الاستمرار بتطبيق قرار تلقيح جميع الأشخاص العاملين في المحلات التجارية والمطاعم والمولات والمعامل وبقية الأماكن الخاضعة للرقابة الصحية، وعد ذلك شرطا لتجديد الاجازات الصحية ومنحها، مع محاسبة المخالفين بفرض الغرامات والاغلاق بعد الأول من أيلول (سبتمبر).
- عدم السماح لموظفي القطاع الحكومي والتدريسيين والطلبة ممن هم بعمر أكبر من 18 سنة بالدوام بدون ابراز بطاقات اللقاح، أو جلب فحص اسبوعي سالب يثبت عدم الإصابة بالفيروس.
- إلزام جميع مؤسسات الدولة بعدم استقبال المراجعين غير الملقحين.
- إلزام المسافرين إلى الخارج بامتلاك شهادة دولية تثبت تلقي اللقاح.
- اشتراط ما يثبت الحصول على جرعة من أحد اللقاحات المعتمدة بالنسبة للأشخاص الذين يريدون الحصول على استثناء من فرض حظر التجوال الشامل أو الجزئي في حالة وجود ضرورة لفرضه مستقبلاً.

حاولت الحكومة حث الناس على اخذ اللقاحات، إلا أن الاقبال اتسم بالضعف على اخذها خلال عام 2021، مع ذلك فقد أشارت وثيقة صادرة عن وزارة الصحة في اول تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 إلى توسعة الفئات العمرية المشمولة بلقاح فايزر- بايونتك للفئة العمرية 12 سنة فما فوق، بهدف تقليل خطورة انتشار الفيروس، وزيادة المناعة المجتمعية اللازمة لاحتواء الجائحة. وفي اليوم التالي دعت وزارة التربية لعدم السماح للطلبة ما لم يقدموا بطاقة اللقاح أو فحص PCR أسبوعيا، لكنها لم تلزم تلك الفئات بتلقي اللقاح.

1-3: الاقتصاد العراقي 2021

لازال العراق في عام 2021 يعيش آثار الصدمة الثلاثية التي بدأت كصدمة سياسية في تشرين الأول (أكتوبر) 2019، والصدمة الصحية وصدمة انهيار أسعار النفط التي انخفضت إلى أدنى مستوى لها في نيسان (أبريل) 2020، إذ بلغت بحدود 13 دولار للبرميل الواحد، بيد أن اجتماع أوبك+ (OPEC Plus) واجه مشكلة تدهور أسعار النفط، وذلك بإجراء تخفيضات كبيرة في المعروض النفطي مما أدى إلى التحسن التدريجي في الأسعار، ودخل العراق عام 2021 وأسعار نفطه بأكثر من 60 دولار للبرميل الواحد.

وغني عن القول أن حركة الاقتصاد العراقي تعتمد على أسعار النفط، ومن ثم ايراداته، فقد شكل النفط أقل نسبة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني في عام 2020، وأرتفع إلى نسبة 45.9% في الربع الثالث من عام 2021، وهذا يظهر جلياً بسبب التحسن الذي طرأ في أسعار النفط. ولم يظهر أي تغير هيكلي في بنية الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، إذ بقيت نسب المساهمة للقطاعات الأخرى منخفضة لا سيما القطاعات السلعية وهي لا تتلاءم مع أوضاع البلد الاقتصادية الذي يعتمد على الاستيرادات في مواجهة الطلب المتزايد، وما يؤدي ذلك إلى تدهور مؤشرات التبادل التجاري بخاصة مع دول الجوار العراقي.

دخل العراق عام 2021 وأسعار النفط في ارتفاع مستمر بسبب الاتفاق النفطي بين المنتجين من داخل منظمة أوبك وخارجها (أوبك +)، فقد بلغ سعر بيع النفط العراقي 58.586 دولار/ برميل في شهر كانون الثاني (يناير)، ثم وصل إلى أعلى معدل سعر في تشرين الأول (أكتوبر) عندما بلغ 79.274 دولار/برميل، وكان أعلى

معدل للتصدير في كانون الأول (ديسمبر) إذ بلغ 3.277 مليون برميل يومياً، وكمتوسط لعام 2021 بلغ معدل التصدير 3.032 مليون برميل يومياً، وهو معدل أقل مما هو مثبت في الموازنة العامة البالغ 3.250 مليون برميل يومياً. وترتب على ارتفاع أسعار النفط ارتفاع الإيرادات النفطية، فقد بلغت الإيرادات النفطية الشهرية 4.765 مليار دولار في كانون الثاني (يناير)، وبلغت 7.391 مليار دولار في كانون الأول (ديسمبر)، وبإيرادات اجمالية قدرها 75.639 مليار دولار، أي 109.677 ترليون دينار، إلا أن هناك تبايناً بين مبيعات وزارة النفط التي تسجل مبيعاتها حال إتمام الصفقات وبين الإيرادات المسجلة من قبل وزارة المالية؛ كونها تسجل ما يتم استلامه من مبيعات النفط. فقد بلغت الإيرادات النفطية بحسب وزارة المالية 96.622 ترليون دينار أي بفارق 13.055 ترليون دينار عن وزارة النفط، ولم توضح الوزارة الإيرادات النفطية المدورة من سنة 2020 والتي استلمت في سنة 2021، ومن نتائج ارتفاع الإيرادات النفطية أن العراق سدد ما تبقى من مستحقات التعويضات الكويتية البالغة 44 مليون دولار من أصل 52.4 مليار دولار فرضها مجلس الامن على العراق جراء غزو الكويت في أب (أغسطس) 1990.

وعلى صعيد تطوير قطاع النفط فقد تم في عام 2021 التوقيع على انشاء مجمع البتروكيمياويات في الفاو مع الشركة الصينية CNCEC، ويتضمن المشروع انشاء مصفى الفاو بطاقة 300 ألف برميل يومياً، وثلاثة ملايين طن من البتروكيمياويات، وبإجمالي استثمارات قدرها 29 مليار دولار تبدأ ما بين 7-8 مليار دولار ومن المؤمل أن يوفر المشروع 30 ألف فرصة عمل.

وبغية اعداد برامج ومشاريع لتطوير الغاز في جنوب العراق، و«حقل المنصورية الغازي» في ديالى، و«حقل عكاز الغازي» في محافظة الأنبار، فإنَّ وزارة النفط سعت إلى الاستثمار الأمثل للثروة الوطنية، وأعلنت الوزارة أن الاتفاق مع شركة توتال الفرنسية سيدخل حيز التنفيذ في الربع الاول من عام 2022 بعد أن يتم استحصال الموافقات اللازمة. وبعد انسحاب ائتلاف شركات «تباو التركية، كويت انيريجي، كوكاز الكورية».ضمن جولة التراخيص الثالثة في عام 2010 لتطوير حقل المنصورية الغازي، وتعذر التنفيذ بسبب تداعيات الحرب مع داعش الإرهابية في عام 2014، تم طرح الحقل للتنافس استناداً إلى قرار مجلس الوزراء المرقم (270) لسنة 2019 والمتضمن الموافقة على ما جاء بكتاب وزارة النفط العدد 1765 في 17 حزيران (يونيو) 2019 بالجهد الوطني، وبمشاركة احدى الشركات العالمية المؤهلة (51% شركة نفط الوسط و49% للشركة الأجنبية) واعتماد العقد المعياري لجولة الحقول الحدودية (الجولة الخامسة) وفق مبدأ المشاركة بالربح (Profit Share). ووجهت وزارة النفط الدعوة الى (16) شركة، أبدت تسع شركات رغبتها في المشاركة بتطوير الحقل، وقد اسفرت عملية التنافس بالإحالة على شركة (SINOPEC) الصينية، والتي يتم تقاسمها بين شركة نفط الوسط بنسبة (51%) وشركة ساينوبيك بنسبة 49% على وفق قرار مجلس الوزراء اعلاه، وتم ابلاغهم بتاريخ 20 كانون الثاني (يناير) 2022. فقد وقع العقد بالأحرف الأولى بين دائرة العقود والتراخيص النفطية التابعة لشركة النفط الوطنية العراقية وبين وشركة (SINOPEC)الصينية.

وكانت شركة توتال الفرنسية قد قدمت خلال عام 2020 مقترحاتها لبناء منشآت الغاز في حقول الجنوب، وقد وافق مجلس الوزراء بقراره المرقم (244) لسنة 2021 على قيام شركتي نفط البصرة وشركة غاز الجنوب بالتعاقد

مع شركة توتال الفرنسية، لغرض تنفيذ مشروع الغاز المتكامل، بعدها صدر قرار مجلس الوزراء المرقم (307) لعام 2021 وإلحاقاً بالقرار 244 بالموافقة على تولي شركة غاز الجنوب ونفط البصرة مع شركة توتال الفرنسية تطوير مشاريع الغاز.

وتضمن العقد مع شركة توتال، أربعة عقود:

- عقود استثمار الغاز بطاقة 600 مليون قدم مكعب قياسي.
- نقل ومعالجة مياه البحر. بطاقة (5) مليون برميل باليوم.
- توليد 1000 ميكاواط من الطاقة الشمسية.
- تطوير حقل ارطاوي.. الذي يهدف إلى زيادة الانتاج إلى أكثر من 210 ألف برميل باليوم.

وللتحسن الذي طرأ على أسعار النفط وبدء زيادة حصص الدول المنتجة للنفط في إطار (أوبك +) توقع البنك الدولي أن يحقق الاقتصاد العراقي نمواً بنسبة 1.9 % في 2021 و6.3 % في المتوسط عامي 2022-2023. وهذه توقعات متحفظة بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد، واستمرار المشاكل التي يعاني منها التي تهدد استقرار الاقتصاد الكلي. فضلاً عن أن استمرار نقص الاستثمار، وضعف مناخ الأعمال في القطاعات غير النفطية، كلها تعيق البرامج الداعمة للنمو المستدام والفاعلية في تقديم الخدمات.

لكن لم تستغل الحكومة عام 2020 الذي لم تقر به الموازنة وهي المرة الثانية بتاريخ الدولة العراقية بعد 2014، حتى تقدم الموازنة بمواعيدها المقرة بموجب قانون الإدارة المالية رقم 6 لسنة 2019، بل تأخرت كثيراً، وعززت أجواء عدم الثقة بشأن إجراءاتها وتوجهاتها وتأثيراتها المحتملة في الأوضاع الاقتصادية، وكان مفاجئاً حجم العجز المالي الكبير الذي قدمته الحكومة والذي قُدر بحوالي 71 ترليون دينار يغطى من الاقتراض الداخلي والخارجي مما يزيد من الأعباء على الاقتصاد، وقد وضع سعر برميل النفط بشكل تحفظي كبير فقد بلغ سعر الموازنة 45 دولاراً للبرميل الواحد، بيد أن معدل سعر شهر كانون الثاني (يناير) هو 53 دولار للبرميل.

إن مسودة الموازنة التي قدمت من قبل الحكومة إلى مجلس النواب لغرض إقرارها قد تم تغييرها بشكل جوهري وخارج نطاق الصلاحيات الممنوحة لمجلس النواب على وفق المادة 62 من الدستور، التي تتمثل بإجراء المناقلة بين أبواب وفصول الموازنة وتخفيض مجمل مبالغها. وما يؤشر على الموازنة أنها لم تأخذ بنظر الاعتبار تداعيات خفض قيمة الدينار؛ بل على النقيض لجأت إلى تخفيض النفقات التي لها مساس بحياة المواطن؛ فقد خفضت تخصيصات البطاقة التموينية من 1.5 ترليون في موازنة 2019 إلى 795 مليار دينار في موازنة 2021، فضلاً عن تخفيض تخصيصات الادوية من 1.5 ترليون دينار إلى 1.349 ترليون دينار في الوقت الذي يعيش فيه البلد تحت وطأة كوفيد-19.

وعليه نجد أن موازنة 2021 لا تنسجم مع الورقة البيضاء، لا من حيث الإعداد ولا من حيث النتائج؛ فيكون من الضروري الاخذ بنظر الاعتبار ما جاء من سلبيات فيها عند إعداد موازنة 2022 بخاصة ضبط النفقات الجارية، ولو أن التوقعات تُشير إلى عدم إمكانية إقرار موازنة هذا العام بسبب الصراع السياسي الذي أخر تشكيل الحكومة ويستمر الصرف على وفق قانون الإدارة المالية.

كانت عملية رفع سعر الصرف الأجنبي امام الدينار (تخفيض قيمة الدينار) هي نقطة مفصلية في سلوك العديد من المتغيرات الاقتصادية ومنها التضخم، فقد تزامنت عملية التغيير مع بدايات ظهور جائحة كوفيد وانتشارها في العراق، ختم البنك المركزي العراقي مشاهد عام 2020 وفي يوم 19 كانون الأول منه برفع مفاجئ لسعر الصرف وبطريقة الصدمة، إذ كان البنك يعلن ان لا تغيير في سعر الصرف قبل هذا الموعد، وهذه الخطوة التي اعتمدت السرية في القرار؛ كان الغرض منها عدم إعطاء الوقت الكافي للمضاربين للعب دور في عرقلة العملية، وهذا ناجم عن الخبرة المتراكمة والمتوارثة منذ عقد التسعينات لدى البنك المركزي. لقد كان التضخم اول المتغيرات المستجيبة لعملية التغيير فقد كانت ارقام التضخم العادي لم تتجاوز عتبة (1 %) منذ شباط (فبراير) 2020 والتضخم الأساس منذ آذار (مارس) من العام نفسه، ومباشرة مع نهاية شهر كانون الأول (شهر التغيير) قفز التضخم العادي إلى (3.2 %) والاساس إلى (4.2 %)، وعند حساب التغير مقارنة مع معدل الأشهر الاحدى عشر السابقة للعام نفسه وصل إلى (814 %) في التضخم العادي إلى (500 %) في التضخم الأساس مقابل تغير في رفع سعر الصرف وصل إلى (23.55 %)؛ ويمكن تفسير ردّة فعل التضخم المغالى فيه في السوق بأن هذا التغيير أعاد إلى الاذهان ما كان يحدث في التسعينات من القرن الماضي، مما دفع الأسعار إلى القفز إلى هذه المستويات في شهر كانون الأول (ديسمبر) 2020. وما ان حلّ العام الجديد 2021 حتى خرج التضخم عن سيطرة البنك المركزي، واخذ يتصاعد خلال الأشهر المتوالية حتى وصل العادي إلى (8.6 %) في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ولكن التغيير في معدل التضخم بعد تلك القفزة كان يتراوح ضمن مديات معقولة.

إنّ القلق وعدم الوثوق الشعبي من عدم القدرة على إمكانية استمرار البنك المركزي في قرار رفع سعر الصرف الأجنبي، إلى جانب شائعات التراجع عن قرار الرفع التي رافقت ذلك دفعت المؤسسات المالية والمصرفية إلى عدم الاقبال على شراء العملة الأجنبية من النافذة التي انخفضت من (4567) مليون دولار وبمعدل تغير بلغ (-30 %) في كانون الأول (ديسمبر) 2020 واستمر الانخفاض بشكل كبير جداً في مطلع 2021، إذ بلغت المبيعات (492) مليون دولار في كانون الثاني (يناير) 2021 وبنسبة تغير عن الشهر السابق بمقدار (-84.6 %)، ولم ترجع المبيعات إلى ما يقارب سابق عهدها حتى شهر نيسان (ابريل)، إذ تأكد للجميع أن لا رجعة عن التغيير أي دعمت مصداقية البنك المركزي، واستمر التقلب في المبيعات حتى نهاية العام 2021. وشهدت الأشهر الأخيرة منه انخفاضاً فيها فبلغت (3148) مليون دولار في تشرين الأول (أكتوبر) 2021، وكانت اعلى نسبة مبيعات في شهري حزيران (يونيو) وآب (أغسطس)، إذ بلغت (4824، 4713) مليون دولار على التوالي؛ ويمكن ان يُعزى ذلك إلى زيادة الاقتراض الحكومي الذي دفع زيادة الطلب على الصرف الأجنبي الامر الذي دفع البنك المركزي إلى زيادة المبيعات لإشباع الطلب والمحافظة على استقرار سعر الصرف.

ويلاحظ أن مجموع المبيعات السنوية للنافذة لعام 2020 و2021 بلغت (44080، 37095) مليون دولار على التوالي، وبذلك فإنها قد انخفضت بنسبة مقدارها (15.8 %) وبمقدار (6985) مليون دولار، وهذا يؤكد تحقق هدف البنك المركزي بالحفاظ على الاحتياطيات الأجنبية عند رفعه لسعر الصرف، من خلال تقليل الطلب على الصرف الأجنبي بما نسبته (19 %) من عام 2021 على الرغم من التوسع في الانفاق الحكومي وزيادة الاقتراض الداخلي عن السنة السابقة. إذ أن رفع السعر أدى إلى تخفيض الطلب، ويُمكن ان يعزى انخفاض الطلب إلى

التكلفة التي أضحت مرتفعة للاستيرادات والسفر والسياحة للخارج، فضلاً عن خفض المدخرات الدولارية نتيجة لارتفاع مستويات التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة.

إن السبب الرئيس لرفع سعر الصرف الأجنبي من وجهة نظر البنك المركزي هو المحافظة على ارصدة الاحتياطيات الأجنبية من التآكل نتيجة استخدامها في الدفاع عن الدينار من خلال نافذة بيع العملة لإشباع الطلب المحلي على الدولار، ولقد كان الحديث في غرف البنك المركزي المغلقة لاتخاذ القرار بإجراء رفع سعر الصرف، ويبدو أن هناك الكثير من التردد للإقدام على مثل هذا القرار، بسبب الاثار الاجتماعية التي قد تترتب عليه، ولكن انخفاض الاحتياطيات إلى مستويات متدنية كما هي في الأشهر الأخيرة من عام 2020 دفع البنك المركزي لاتخاذ قراره هذا، والذي تهيأت الأرضية المناسبة له تماماً مع صندوق النقد الدولي، فضلاً عن الرغبة الجامحة لدى الحكومة، التي انهكتها العجوزات في الموازنة العامة، لإجراء ذلك التغير. ويلاحظ ان الاحتياطيات بدأت تنمو منذ مطلع العام 2021 ومنذ الشهر الأول وحتى الشهر الخامس، إذ تجاوزت (61) مليار دولار، ولكنها انخفضت وتراجعت إلى ما دون (60) مليار دولار خلال شهري اب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) من العام 2021؛ بسبب الاقتراض الحكومي غير المباشر من البنك المركزي؛ إذ أن الحكومة تبيع ديونها على البنوك التجارية، والتي تقوم بخصم تلك الديون لدى البنك المركزي ملبية بذلك طلب الحكومة، فضلاً عن المحافظة على احتياطياتها المصرفية وسيولتها واستثماراتها، وتحقيق أرباح لا بأس بها من خلال هذه العملية التي اعتادت عليها البنوك التجارية منذ مدة ليست بالقصيرة، إذ انها بدأت مع تسنم السيد على العلاق محافظية البنك المركزي.

إن الاحتياطي الأجنبي وصل في نهاية عام 2021 إلى (66) مليار دولار، والذي تزايد بفعل فرق مشتريات البنك من الحكومة عن مبيعاته في النافذة. وعادة ما يوزع البنك المركزي احتياطياته بين الذهب (96.3) طن من الذهب، و(1.9) مليار دولار نقد أجنبي، و(31.2) مليار دولار سندات خزينة أجنبية لحكومات موثوقة، و(26.9) مليار دولار ارصدة وودائع لدى مؤسسات عالمية.

إن التغيير الذي طرأ على سعر الصرف الأجنبي لم يجد له صدى في عرض النقد؛ إذ يلاحظ أنّ نسب التغير فيه أكثر قرباً من الاقتراض الحكومي كما في مطلع 2021 وفي شهر تموز (يوليو) وفي شهر تشرين الأول (أكتوبر). وعند مقارنة عرض النقد مع مبيعات نافذة العملة الاجنبية نجد انعكاسه على المبيعات من الدولار؛ فالزيادة في عرض النقد في شهر تموز 2020 البالغة (2.76 %) قابلتها زيادة في مبيعات الدولار للشهر نفسه، إذ بلغت (36.9 %)، والزيادات في شهري شباط (فبراير) وآذار (مارس) 2021 قابلتها زيادة مماثلة في المبيعات لشهر حزيران (يونيو)، والزيادة في تشرين الأول (أكتوبر) في عرض النقد قابلتها زيادة في تشرين الثاني في مبيعات الدولار، وعليه فإنَّ الزيادة في عرض النقد المتأتية من التوسع في الانفاق الحكومي تتحول إلى زيادة في الطلب على الدولار وتقابلها استجابة في نافذة بيع العملة الأجنبية.

تعد تركيا وإيران من الشركاء التجاريين الرئيسيين للعراق، لا سيما في جانب الاستيرادات، ويلعبان دوراً سلبياً في الاستحواذ على السوق العراقي من خلال تنافسهما لإغراقه بالسلع والخدمات، من خلال ما يعرف بـ «سياسات افقار الجار» التي يتبعانها في التلاعب بقيمة عملتيهما مقابل قيمة الدينار التي دأبت السلطات النقدية على رفعها طوال المدة 2003 حتى نهاية عام 2020. وتعمل هاتان الدولتان على استغلال قصور الإنتاج المحلي لإشباع

الطلب المحلي والإبقاء على ذلك القصور مستمراً. وعليه فإنَّ الاقتصاد العراقي يُعد من الاقتصادات المكشوفة، ويمكن ان يعزى جزء مهم من زيادة الاستيرادات إلى ارتفاع قيمة الدينار (انخفاض سعر الصرف الاجنبي)، والى انخفاض قيمة عملات الشركاء التجاريين، لا سيما تركيا وإيران، وحتى الصين التي تعد من الشركاء المهمين للعراق التي تخفض قيمة اليوان في صراعها التجاري مع الولايات المتحدة الامريكية فإنها تكسب زيادة صادراتها إلى العراق كأثر جانبي (Side Effect) لتخفيض قيمة اليوان.

لكن الليرة التركية قد استمرت في الانخفاض امام الدولار طوال السنة 2021، إذ بلغ سعر الصرف الأجنبي (7.4150) ليرة/ دولار في شهر كانون الثاني (يناير) 2021 و(13.4653) ليرة/ دولار في كانون الأول (ديسمبر) 2021.

وجاء التغيير مستمراً خلال الأشهر الأخرى بين الارتفاع والانخفاض، ولكن الملاحظ ان التغيير الإيجابي في سعر الصرف بدأ في شهر آذار (مارس)، وقفز بشكل كبير جداً في شهر نيسان (ابريل)؛ إذ وصل معدل التغيير إلى (13.36 %) ومع الوصول إلى شهر حزيران (يونيو) استوعب التغيير في سعر الصرف الأجنبي أمام الليرة (أي انخفاض قيمة الليرة) الانخفاض في قيمة الدينار العراقي؛ وبذلك فإنَّ الوضع النقدي في التبادل التجاري بين العراق وتركيا رجع إلى الوضع النقدي في التبادل التجاري بينهما والذي كان سائداً قبل تغيير سعر الصرف الأجنبي أمام الدينار، وبهذا تمكن البنك المركزي التركي من إلغاء التأثير الذي كان يمكن ان ينجم عن التغيير الذي قام به البنك المركزي العراقي، وتعد هذه العملية هي رأس الحربة في عملية «حرب العملات» التي تنتهجها تركيا نحو العراق، وبملاحظة استمرار المركزي التركي في رفع سعر الصرف الأجنبي أمام الليرة حتى وصل مجمل التغيير في نهاية العام إلى ما يقرب من (90 %) عنه في بداية العام نفسه، وهذا الفعل يدعم الرأي القائل بجدية تركيا في السيطرة على السوق المحلي العراقي، وتوسيع حصتها السوقية، ومحاولة إبعاد المنافسين الاخرين الذين يخفضون قيمة عملاتهم للاستحواذ كذلك على جزء مهم من السوق العراقي لا سيما ايران، إلا ان التغيير في سعر الصرف الأجنبي أمام الريال الإيراني المعلن للنشر هو تغير طفيف ولكن التغيير في سعر الصرف الأجنبي في السوق السوداء كبير جداً، وهو الذي يحكم اغلب التعاملات التجارية داخل ايران وخارجها، ولكن لم نتمكن من الحصول على بيانات دقيقة ومن مصادر موثوقة عنه، فقد كان السعر المعلن (42110) ريال/ دولار في شهر كانون الثاني (يناير) 2021، والاشهر التالية له من العام نفسه هي مقاربة له، وان التغيير فيها طفيف لا يُعتد به ولكن سعر الدولار في السوق يختلف عن المعلن كثيرا، وان اغلب الصفقات التجارية تتم بالسعر في السوق السوداء الذي استوعب أيضاً التغيير في سعر الصرف الأجنبي امام الدينار العراقي منذ الأشهر الأولى لعام 2021.

وبحسب دراسة نشرت منتصف العام 2020 اعدت من قبل منظمة اليونيسف، والبنك الدولي، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية ووزارة التخطيط فإنّ:

- معدل الفقر الوطني ارتفع من 20 % في 2018 إلى 31.7 % في عام 2020.
- هناك 4.5 مليون عراقي (11.7 %) أصبحوا فقراء جددا، نتيجة لجائحة كورونا وما نجم عنها من آثار اجتماعية واقتصادية.

- كان الأطفال هم الأكثر تأثراً بالأزمة. بينما كان طفل واحد من كل خمسة أطفال يعاني من الفقر قبل الأزمة، فإنَّ النسبة قد تضاعفت تقريباً إلى طفلين من أصل خمسة أطفال أي (37.9 %) مع بداية الأزمة.
- أصبح حوالي 42 % من السكان يصنفون على أنهم من الفئات الهشة، ويواجهون مخاطر أكبر نتيجة معاناتهم من الحرمان في عدد من الأبعاد، مثل: التعليم، والصحة، والظروف المعيشية، والأمن المالي.
- بالنسبة للأطفال فإنَّ هناك طفل واحد من بين كل اثنين (49 %) معرض للمعاناة من الحرمان في أكثر من بعد واحد من هذه الأبعاد. إذ يُعد الحرمان من الالتحاق بالمدارس، والحصول على مصادر مياه محسنة، من العوامل الرئيسة التي تسهم في هشاشة الأسر والأطفال.

وبحسب دراسة نشرها مركز الرافدين للحوار RCD عن تأثير تغيير سعر الصرف في أواخر عام 2020 في أوضاع الفقر فقد بينت:

- كان بالإمكان أن يتحقق انخفاض في نسبة الفقر من 31.7 % عام 2020 إلى 25.6 % عام 2021 في ظل بقاء سعر الصرف عند مستوياته ما قبل 20 كانون الأول (ديسمبر) 2020.
- أدى تخفيض قيمة الدينار إلى زيادة نسبة الفقر إلى 31.1 % عام 2021.

وفي حزيران (يونيو) 2021 أعلنت وزارة التجارة أنها سوف تلجأ إلى السلة الغذائية التي اعتبرتها جزءاً من نظام البطاقة التموينية، واضيف لها ثلاث مواد أساسية هي البقوليات (الحمص والفاصوليا)، فضلاً عن معجون الطماطة. وأكدت وزارة التجارة أنها سوف تشرك القطاع الخاص في استيراد المفردات على أن تكون من مناشئ عالمية رصينة، ولكون القطاع الخاص أكثر كفاءة بالاستيراد من الحكومة وأكثر سرعة.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 حدثت أزمة في مادة الطحين الأسمر، إذ وصل سعره في الأسواق المحلية الى حوالي 40000 دينار بعد أن كان حوالي عشرين ألف دينار، وذلك لعدة عوامل لعل أهمها تأخر وزارة التجارة في توزيع الحصة ضمن مفردات البطاقة التموينية والتي تعد مصدراً اساسياً في تلبية حاجة السوق؛ لكون أغلب العوائل تلجأ إلى بيع حصتها من الطحين وتعويضها بمادة الخبز الجاهز أو الصمون، وبسبب ارتفاع أسعار الطحين المستورد لارتفاع سعره عالمياً، فضلاً عن ارتفاع سعره بسبب تغيير سعر الصرف الأجنبي للدينار العراقي. لكن لم تستمر الازمة؛ إذ سرعان ما قامت وزارة التجارة بتوزيع مادة الطحين إلا أن سعره لم يتراجع إلى سابق سعره وهذه طبيعة الأسعار غير المرنة بالاتجاه النزولي.

كان العراق من بين الدول التي اشتركت في إقرار اجندة التنمية المستدامة 2030 بوصفه عضواً في الأمم المتحدة، وتكشف مسيرة التنمية المستدامة في العراق عن الصعوبات التي يواجهها العراق نتيجة المشكلات التي يعايشها، وطبيعة إدارة التنمية.

وعلى الرغم من وجود تطور بطيء في مؤشرات التنمية المستدامة، فطبقاً للتقويمات الأممية فإنَّ العراق تقدم من المرتبة 127 عام 2018 إلى المرتبة 105 عام 2021، إلا ان جزءاً من هذا التحسن جاء بفعل تدهور بعض الدول وتراجعها بسبب تداعيات أزمة كوفيد 19.

إن الحكومة القادمة ستكون مسؤولة عن نصف المدة حتى عام 2030، عبر المثابرة التنموية ومعالجة الاخفاقات التنموية وانتهاج مقاربة تهدف إلى تعزيز العيش بكرامة وضمان سبل العيش المستدام للفئات الاكثر هشاشة وحل أزمة النازحين، وإعمال حقوق الانسان، لذا فإنَّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتمد بشكل أساس على أطر التمويل الشامل والكفوء من خلال إعادة هيكلة الموازنة الاتحادية، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والشراكة مع القطاع الخاص وتشجيع الشراكات بينه وبين القطاع العام، وادماج المجتمع المدني في العملية التنموية.

1-4: الملف الامن: مشهد أمني مرتبك صراعات دولية على الارض العراقية

لا زال الملف الامني يحتل المشهد العراقي في عام 2021، وما يفرزه من تداعيات على كل الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، سواء أكانت تلك التهديدات الأمنية الداخلية في العراق وهي تهديدات الجماعات المسلحة الناجمة عن الفواعل اللادولتية المسلحة المتمثلة بتنظيم داعش الإرهابي وحزب العمال الكردستاني وبعض الفصائل المسلحة الأخرى، اضافة الى الحوادث الأمنية وما ينتج عنها من الضحايا المدنيين، ام كانت تلك التهديدات الاقليمية من بعض الدول المجاورة او القوى الاقليمية الاخرى.

ويكاد يكون أهم حدث أمني شهده العام 2021 هو محاولة اغتيال رئيس الوزراء العراقي في فجر يوم 7 تشرين الثاني (نوفمبر) الذي اشير إليه سابقاً. ومن الاحداث الامنية المهمة في عام 2021 هو تعرض المنطقة الدولية داخل المنطقة الخضراء التي تضم مقرات البعثات الدبلوماسية الاجنبية وفي مقدمتها السفارة الامريكية لهجمات متعددة بصواريخ الكاتيوشا لأكثر من مرة، ولقد نجت منظومة الدفاع سيرام C-RAM في التصدي لتلك الهجمات واحباطها، وكان لهذا الحدث تداعياته الكبيرة على المشهد الامني والسياسي في البلد.

وقدر تعلق الامر بالهجمات الارهابية شهد العام 2021 تصاعداً ملحوظاً في هجمات تنظيم داعش بعد ان انحسرت في العام 2018 واستمرت بالانحسار حتى بداية 2019، إلا انها ما لبثت أن زادت وتيرتها في النصف الثاني من عام 2019 والربع الأول من عام 2020 واستمرت في العام 2021. ويبدو أن السبب وراء ذلك هو قيام التنظيم الارهابي بإعادة تنظيم صفوف مقاتليه في مجموعات متنقلة صغيرة استعملها لتنفيذ عمليات مختلفة بعد هزيمة تنظيم داعش الارهابي، وتحول التنظيم من استراتيجية القتال شبه التقليدي إلى حرب العصابات مع الاعتماد على التضاريس المعقدة في أنحاء البلاد كافة المتمثلة بالصحاري والوديان والجبال والتركيز في الاحتفاظ بالدعم في المناطق الريفية، أما في المناطق الحضرية فقد قام بإعادة تنظيم صفوف مقاتليه في جماعات صغيرة وفرعية متحركة. من جهة أخرى، واصل التنظيم استعمال الخلايا النائمة في العراق لمهاجمة قوات الأمن بهجمات غير متكافئة استهدفت العديد من منشآت الطاقة واعتمدت على المباغتة واستغلال تراخي وفتور القوات العراقية احياناً.

اما من جانب التهديد الامني من حزب العمال الكردستاني فإنَّ مدينة سنجار تشهد صراعاً امنياً استراتيجياً داخلياً واقليمياً، إذ تحتفظ تركيا بعشرات القواعد الصغيرة في الأراضي العراقية لتعطيل الخط الأرضي لتواجد حزب العمال الكردستاني للاتصالات بين العراق وتركيا وسوريا، إذ أن هدفها يكمن بإخراج حزب العمال من

منطقة سنجار المتاخمة لشمال شرق سوريا الكردي من خلال الحملات الجوية والعمليات الخاصة والتشجيع على تنفيذ اتفاق سنجار المبرم في تشرين الأول (أكتوبر) 2020 بين بغداد وأربيل، بينما تسعى إيران وحزب العمال من الجهة المقابلة إلى عرقلة تنفيذ اتفاق سنجار، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة توتر العلاقات الإيرانية التركية، مما سيزيد من تفاقم حالة عدم الاستقرار في العراق.

1-5: المجتمع العراقي: مشاكل اجتماعية متفاقمة وحلول مفقودة

سار المجتمع خلال عام 2021 بين جملة من الأحداث الجسام، وتحمّل أعباءً ثقيلة، أودعتها إياه المتغيرات الكثيرة على الصعيدين الكمّي والنوعي، فقد أدّت التجاذبات السياسية وتناحرات القوى والأحزاب واستمرار ظاهرة العنف والإرهاب، إلى إعاقة عمل قوى الدولة، والتقليل من فاعليتها في أداء واجباتها تجاه شعبها واحتواء الامراض الاجتماعية كالفقر ونقص التعليم والبطالة. وكان أحد أعراض ضعف بسط القانون شيوع النزعة العشائرية لدى كثير ممن يعانون من تبعية مفرطة لكيانهم القبائلي، ويرون إن الاحتكام للعشيرة ملاذهم في حلّ مشاكلهم الحياتية. وعلى الرغم من ان اندلاع العنف العشائري ليس جديداً في العراق، لكنه أصبح أكثر تكراراً وحدةً عام 2021، وأسفر عن اشتباكات خطيرة، لم تستطع حتى أجهزة الدولة من السيطرة عليه أحياناً، وبعد تجريد حملات عسكرية ضخمة ومفاوضات مرهقة، اشترك فيها المسؤولون السياسيون وأعلى السلطات الإدارية في المحافظات، مما يؤشر إن الحالة وصلت إلى مستوى خطير من الاستفحال، لا يمكن السكوت عليه بأي حال من الأحوال.

امتازت تلك النزاعات العشائرية بكمية السلاح الكبيرة المستخدمة ونوعيتها العالية التي تراوحت بين الخفيفة والمتوسطة. وتُشير المعلومات إلى انتشار فوضوي للأسلحة في العراق، قد تصل بين 7.5-12 مليون قطعة سلاح خارج إطار الدولة، من التي حصل عليها أفراد العشائر من مصادر متنوعة، مما يستدعي تشديد رقابة الأجهزة الأمنية على سوق بيع الأسلحة وشرائها ومنع تهريب السلاح المستمر من بعض دول الجوار. كما يستوجب تحركاً على جميع الأصعدة الوطنية، ومنها إصدار التشريعات اللازمة لضبط عملية حمل السلاح وتقنينه، وإيجاد حلول جذرية تستند إلى القانون وتفاهمات مجتمعية تشترك فيها المرجعيات كافة. علماً أن القانون الذي عدّ (الدكّة العشائرية) نوعاً من الإرهاب قد أسهم في انخفاض هذه الظاهرة، لكن الواقع العملي يستدعي المزيد من الجهد، فالإحصاءات تؤكّد اندلاع العشرات من النزاعات العشائرية في مختلف أنحاء البلاد، بسبب الصراع على المكاسب الاقتصادية أو لغايات ثأرية أو خلافات قديمة. إنّ هذا لا ينفي القول بقيام القوات الأمنية بالكثير من العمليات التي أدّت إلى حلّ عددٍ من النزاعات والحدّ منها في بعض المناطق، لكن ذلك جرى تبعاً ليقظة القيادات الأمنية ومهنيتها، ومصادرتها كميات من السلاح وتنظيم حملات توعية من خطورة حيازة السلاح غير المرخّص وتخزينه.

ويُلاحظ إن بعض الجهات السياسية والنخب الحاكمة حاولت أن تُدخل الحالة العشائرية، بوصفها عاملاً إضافياً من عوامل الافتراق الاجتماعي والسياسي وتهشيم وحدته الوطنية، واللجوء إليها للسيطرة على العملية الانتخابية والتأثير في اختيارات الناخبين أثناء التصويت في الانتخابات التشريعية. لكن انتخابات عام 2021 سجّلت تراجعاً نسبياً في حضور الوجوه العشائرية بمجلس النواب، ممن لم تستطع سلطتهم العشائرية انتزاع مقاعد لهم تحت قبة البرلمان، مما يؤشّر خسارة العشائر جزءاً من سلطتها وقوتها السابقة، وتصدّعاً في حصتها السياسية. ويبدو

أن عوامل كثيرة فاعلة أفضت إلى هذا بروز المشهد، يقف في مقدمتها مخرجات انتفاضة تشرين ودورها في تغيير المزاج السياسي والاجتماعي، والثقافة التي أشاعتها بضرورة تغليب الوازع الوطني على الأبعاد المناطقية والنَسَبية الضيقة.

ولا بد من الإشارة إلى أن عام 2021 ضمّ في طياته حالات عنف مجتمعي، سواءً في الأسرة الواحدة أو خارجها، فقد تصاعدت وتيرة العنف المادي والمعنوي داخل الأسرة، وانكشفت سلسلة من الاعتداءات ومعاناة النساء والأطفال في محيطهم الأسري ووضعهم المحتقن، وتمّ تسجيل عشرات الآلاف من حالات العنف الأسري، في الريف والمدينة، نصفها اعتداءات من الرجل ضد زوجته أو الأب على أبنائه، عدا تلك التي لم تُسجّل أو يُصرّح بها لأسباب مختلفة، مما تسبب في إصابات جسدية وتداعيات نفسية عميقة، الأمر الذي يؤشّر وجود خلل في المنظومة الأخلاقية والاجتماعية للأسر.

لكن ما يهوّن الأمر ويُشير إلى نوع من التطور في الوعي المجتمعي هو ارتفاع حالات التبليغ عن هذا العنف، فبدلاً من السكوت والخوف من التبعات الأخلاقية والمجتمعية غير المنصفة، نرى تحوّلاً إيجابياً يؤشر إدراك المرأة لمكانتها وحقوقها التي نصّت عليها القوانين، فضلاً عن المساعي المثمرة للجهات المتخصصة، مثل مديرية حماية الأسرة، ومديرية الشرطة المجتمعية. كما أبانَ عام 2021 ممارسات أسرية مؤسفة، تمثلت في اعتداء الأبناء على الآباء، في تحدٍ صارخ للقيم والآداب العامة في المجتمع، وأظهرت بيانات الجهات المعنية تزايد في عدد هذه الحالات في هذا العام عن الذي سبقه، مما يستدعي تظافر الجهود للقضاء على هذه الظاهرة.

وعلاوة على ذلك فإنَّ تفكك العلاقات الاجتماعية والاسرية لدى البعض والفقر والبؤس وازدياد حالات الاحباط، وعلى وجه الخصوص لدى الشباب، تُعدّ عوامل مؤثرة في الدفع نحو الانتحار، ودلّت معلومات وزارة الداخلية على ارتفاع عدد الحالات خلال عام 2021 عن العام الذي سبقه بفارق واسع؛ مما يستلزم تقصّي أسبابها، والعمل على مساعدة الشباب في الحياة الكريمة، من خلال إيجاد فرص العمل وتحفيزهم على الإحساس بواقعهم الانساني وقيمتهم الانتاجية والاعتبارية وتوجيه وسائل الإعلام على توعيتهم وتعزيز مهاراتهم المعرفية بفن التعامل مع مطبّات الحياة.

وتجلّت في عام 2021 ظواهر ملفتة هددت الأمن المجتمعي، مثل الاتجار بالبشر، فقد أفضت أوضاع الفقر واليأس والجهل إلى تمهيد الأرضية المناسبة لعصابات الجريمة المنظمة وضعاف النفوس للعمل في هذه الظاهرة، واستخدام وسائل التهديد بالقوة أو الخداع أو الإكراه، لاستغلال الفئات الاجتماعية الهشّة، بالإتجار بأعضائهم البشرية وتهريب الضحايا داخل العراق وخارجه، وتشغيلهم بالدعارة ومراكز المساج والمقاهي، واستغلالهم في أغراض جنسية والعمل القسري، لا سيما بين ضحاياهم من الفتيات والأطفال. وتُشير الإحصاءات إلى تزايد مستمر في عمليات الإتجار بالبشر، وقد ألقي القبض على عدد من العصابات المتخصصة في ذلك خلال عام 2021؛ مما يوجب على الحكومة وضع معالجات جادة وعملية لهذه الجريمة الخطيرة، ودعم الأجهزة الأمنية وزيادة تمويلها وتوسيع خبرتها لمضاعفة جهودها في مكافحة هذه الحالات ومعالجة الأسباب التي وفّرت البيئة المناسبة لانتعاش ظاهرة الاتجار بالبشر، فضلاً عن ضرورة تقديم أوجه المساعدة المتنوعة لضحايا الاتجار بالبشر، وتعديل القوانين بالشكل الذي يُشدد العقوبة على الجناة لتحقيق مبدأ الردع العام.

والأمر نفسه ينطبق على ظاهرة التسوّل، التي تحولت إلى مهنة يسترزق منها الكثير، وظهور مافيات تسيطر

على توزيع المتسولين والتواطؤ معهم على خلق أساليب وطرق جديدة للتسوّل، مثل الاستغلال البشع للأطفال الرضّع، وتجنيد فتيات صغيرات بالسن ومن جنسيات مختلفة ليظهرن في التقاطعات العامة والأسواق، وهكذا الحال مع كبار السن والمسنات. مما يكشف أن العراق بحاجة إلى مراجعة جميع خططه الأمنية والتوعوية من أجل الحدّ من انتشار هذه الظاهرة.

ويُكابد أكثر من مليون ومائتي ألف عراقي آلام النزوح داخل وطنهم، على الرغم من استعادة السيطرة على المدن والمناطق منذ ما يقارب خمس سنوات، إذ يوجد عشرات الآلاف من العوائل التي لم تعد إلى ديارها بعد، معظمها من نينوى وصلاح الدين، منتشرين في أنحاء البلاد كافة، ويتواجد كثير منهم في المخيمات الموزّعة في محافظات أربيل والسليمانية ونينوى ودهوك، وهذه الأخيرة ما زالت تتصدر عدد العوائل النازحة. كما بلغ عدد مواقع النزوح غير الرسمية المنتشرة في انحاء العراق بحدود 418 موقعاً، تعيش فيها حوالي 13,500 عائلة.

وتكتنف ملف النازحين كثير من النقاط المثيرة للجدل والتي تحتاج إلى مراجعة جدية من الحكومة، منها إن بعض العوائل لم تسجل عودتها خشية قطع الإعانات عنها أو إسقاط إقاماتها في إقليم كردستان. كما تتناقل الاتهامات بشأن سعي بعض القوى السياسية الافادة من استمرار ملف النزوح لأسباب جهوية خاصة، أو عدم جدية الإقليم في غلق المخيمات؛ رغبةً منه في تحقيق مكاسب مادية واستخدامها ورقة ضغط سياسية في وجه خصومه في الداخل أو أصدقائه في الخارج. كما أن بقاء البعض في مناطق النزوح ربما يكون خيارهم الذاتي، والمرتبط باعتيادهم على العيش والاستقرار في الأنحاء التي نزحوا إليها، وتكيّفهم المعيشي الجيد نسبياً الذي حصلوا عليه هناك.

وأشّرت إحصاءات عام 2021 إن الأنبار كانت أكثر المحافظات إعادةً لأهلها النازحين، نتيجة لاستقرار وضعها الأمني تسارع عجلة الأعمار وتقديم الخدمات الكبيرة فيها. ووقّع العراق هذا العام اتفاقاً مع (يونامي) كانت إحدى أهم فقراته تنصّ على معالجة مشكلة النازحين وإعادتهم إلى مناطقهم. كما أقرّ مجلس الوزراء خطة لإعادة النازحين إلى المناطق المحررة، تضمنت برامج وأنشطة تنفيذية تتعلق بالجوانب الأمنية والسياسية والتنموية والمصالحة الوطنية، علماً إن ذلك لا يكون فاعلاً دون مساندته بجهود مجتمعية كبيرة لتحقيق أهدافه.

وفي الصدد نفسه وقعت أزمة مُريعة للاجئين العراقيين على الحدود البيلاروسية، حينما وقفوا بالآلاف في الغابات يواجهون البرد والخوف والضياع والتعامل غير الإنساني من قبل الدول المعنية. هروباً من أوضاعهم المزرية واختلال الوضع الأمني في العراق وبحثاً عن فرص العمل ومستوى معيشي مقبول. ومما يبعث على الأمل إسراع الحكومة العراقية خلال عام 2021 لبذل جهود جيدة بشأن الأزمة، منها تعليق الرحلات الجوية إلى بيلاروسيا للحد من الهجرة غير الشرعية، وإجراء مباحثات دولية لإيجاد الحلول الناجعة لحل الصعوبات التي تعرض لها المهاجرون، وتخصيص مبالغ مالية طائلة للرحلات الجوية المجانية لإعادة العراقيين العالقين بصورة طوعية.

ومن جهته كان المجتمع المدني عنصراً أساسياً في بناء السلام والدفاع عن حقوق الإنسان وكرامته. فقد استمرت المنظمات غير الحكومية عام 2021، على الرغم من معاناتها من ضعف التمويل وتراجع الدعم المادي من جرّاء الأزمة الصحية وتدهور الوضع الاقتصادي في تقديم الخدمات عبر أنشطتها المختلفة في المحافظات

كافة، وقامت (740) منظمة مجتمع مدني بتسليم المعونات والمساعدات الإنسانية للمستحقين، ومنهم مئات الآلاف من الأطفال والأيتام والعوائل الفقيرة والمتضررة صحياً أو أمنياً، فضلاً عن دورها الاساس في توعية المواطنين بضرورة مشاركتهم في اختيار ممثليهم للمجلس النيابي خلال عام 2021، وشملت مساعيها تنظيم ومنح الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير المخيمات والغذاء والحماية للشرائح الهشّة، والاضطلاع بأعمال تتعلق بإزالة الالغام وحماية البيئة والمحافظة عليها، ومكافحة العنف ضد المرأة وحمايتها. كما اتسع نطاق عملها ليغطي الريف الذي شملته المئات من مشاريع المنظمات غير الحكومية.

إن الدور المحوري الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني والجهود الكبيرة التي تقدمها تقتضي حمايتها ودعمها أمنياً ولوجستياً، ومنحها مساحة أوسع من العمل مع الإدارات الرسمية وإشراكها في صياغة القرارات الحكومية ذات العلاقة بالمجتمع. كما يستلزم اتباع الشفافية في تقديم البيانات والمعلومات والاستعداد لمواجهة مشاكل العام المقبل واستحقاقاته ومعالجة ظواهر مختلفة مثل العنف الاسري والبطالة والمخدرات والتسول والنزاعات العشائرية والنزوح والمهاجرين.

6-1: حقوق الانسان: متى تتوقف الانتهاكات؟

حاول التقرير أن يضع تقويماً شاملاً لأوضاع حقوق الإنسان في عام 2021، في ظل الأزمة السياسية وعدم الاستقرار الراهن، واستمرار الاحتجاجات ضد الفساد والقيود المفروضة على الحريات، والاستهداف المستمر للنشطاء المدنيين وقادة الرأي. مع الحرص أن يكون استقاء المعلومات من التقارير ذات المعلومات والمصداقية العالية التي توثّق بدقة واقع الحريات وترصد حالات الانتهاكات، وتبحث في مدى تأثير أزمة كورونا وانتفاضة تشرين وتداعياتهما على واقع حقوق الانسان ومستويات العنف ومواضع الضعف فيها. وتطرح الآليات الصحيحة لمعالجة كل ذلك.

كانت حقوق الأشخاص ذوو الإعاقة في صدارة القضايا المهمة التي بحثها التقرير، إذ أن هناك بضعة ملايين من الجرحى والمعاقين لأسباب طبيعية أو طارئة أو الذين ذهبوا ضحية الحروب والإرهاب طوال العقدين الماضيين وهو رقم مهول، يستدعي أن تنصبّ الجهود على عدم تعريضهم للتمييز في حياتهم اليومية وإعطائهم حقوقهم كاملة في التعليم والعلاج الطبي والمشاركة الحقيقية في الفعاليات الرياضية والثقافية والاجتماعية.

على الرغم من أن الحكومة سلكت طرقاً مختلفة لدعم ذوي الإعاقة، مثل الاعفاء بنسب محددة من الضريبة، ومنح معونة شهرية بحسب نسبة الإعاقة، لكن العراق كان قد وقّع على اتفاقية دولية لضمان حقوقهم كاملةً، فكان من المفترض الحرص على حمايتهم من العنف وتشديد العقوبات لمن يحاول إلحاق الضرر بهم بأي شكل، والحفاظ على سلامتهم الشخصية، ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع والعيش بكرامة بين الناس، من خلال مضاعفة التدريب والتأهيل في مدارس خاصة. وما زال أمام الجهات المعنية الكثير لتفعله لهم، مثل توفير فرص العمل للعاطلين منهم، وضمان مشاركتهم وتمثيلهم في الحياة السياسية، وتخصيص معاملة خاصة لهم في المؤسسات التعليمية والصحية، وإشراكهم في المنظمات التي تمثلهم، واستشارتهم في تصميم الجهود الموجّهة لدعمهم وتنفيذها. ومن الملفت أنه على الرغم من العراق أصبح أحد البلدان التي تضم أكبر عدد من الأشخاص

ذوي الإعاقة في العالم، فلا يُعرف إلى الآن العدد الدقيق للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا توجد إحصاءات موثوقة لدى الحكومة عن ذلك.

ومن الموضوعات المهمة التي تركّز الجهد عليها، البحث في منع العنف ضد المرأة ومكافحته، فإذا ما عرفنا إن عدد الحالات المسجلة للعنف ضد النساء وصلت إلى حوالي 14 ألف حالة عام 2021، تراوحت بين العنف اللفظي والجسدي والاغتصاب، وإن نسبتها سجّلت ارتفاعاً بلغ 58 % قياساً إلى الأعوام الماضية، ندرك المستوى المُفزع الذي وصلت إليه الحال في هذا المجال. ويبدو أن أسباب ذلك كثيرة ومعقدة، ويكمن اكثرها في الوضع الاقتصادي الصعب، والتفسير الخاطئ للنصوص الدينية، وبعض العادات والتقاليد والثقافة الذكورية السائدة في المجتمع وزواج القاصرات، والتربية الاسرية القاصرة. إلى جانب الإتكال على مواد قانونية تسمح للزوج والأب بـ»تأديب» الأبناء والبنات أو الزوجة ضرباً.

وبالنسبة للنازحين العراقيين فإنه من المهم رصد ومتابعة الانتهاكات لحقوقهم وأوضاعهم الإنسانية التي تواجه ضغوطاتٍ كبرى وتمرّ بأوضاع سياسية غير مستقرّة وأزمة اقتصادية حادة، لا سيما أن العراق يُعد ضمن الدول الأعلى في حركات النزوح والهجرة، وهناك مئات الآلاف من الاسر النازحة، بسبب الحالة الأمنية المعقدة وسيطرة الجماعات الإرهابية في بعض المناطق، فضلاً عن حركة الهجرة إلى خارج البلاد، وهؤلاء جميعاً تعرضوا إلى تجارب قاسية من العنف والتعذيب وأنواع الفظائع، وضعف الإمدادات على نطاق المخيمات، وما يتعلق بالغذاء والمأوى ومياه الشرب والمرافق الصحية والرعاية الطبية والتعليم وفرص كسب الرزق، بالإضافة إلى تفشّي بعض الامراض المعدية بينهم، وحاجة خيمهم وأماكن اقامتهم المكتظّة أصلاً إلى التجديد، لاسيما في فصل الشتاء القارس.

وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بذلتا جهوداً ضخمة لاحتواء أزمة النزوح، وحاولتا تقديم كل المساعدة الممكنة لهم عام 2021، لكن استمرار المشكلة بحدّ ذاتها غير مقبول إطلاقاً، ويجب بذل المزيد من العمل الجاد الملتزم من اجل حلّ مشكلة النازحين جذرياً، ووضع استراتيجية وفق توقيت زمني محدد لإعادة النازحين كلياً.

ويعمل المختصّون أيضاً على متابعة حقوق الطفولة في العراق، والتأكد من مدى فاعلية الإجراءات التي تضمن للأطفال ما يحتاجونه من أمن اجتماعي ونفسي وضمان لحقوقهم وممارستها؛ حيث لا تزال تُمارس انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل، مثل القتل والتشويه والتجنيد من قبل أطراف النزاع، ووجود أعدادٍ كبيرة من الأطفال المنفصلين عن والديهم ومحرومين من الرعاية، ويُعتبرون من بين الأكثر تعرّضاً للإساءة والإهمال. كما يُلاحظ أنّ خدمات الدعم النفسي الاجتماعية والصحة النفسية المتاحة لا تلبّي احتياجات العراق المتزايدة، وخاصة مع وجود مئات الآلاف من الأطفال بحاجة إلى الحماية من العنف والاستغلال وسوء المعاملة.

ومن جانبٍ آخر فإنَّ الانتهاكات بحق الأطفال المشتبه في انتمائهم إلى «داعش» تعد إحدى القضايا الشائكة منذ مدة طويلة. فقد اتهمت السلطات مئات الأطفال بالإرهاب، استناداً إلى محاكمات سريعة واعترافات غالباً منتزعة تحت التعذيب، وعلى وفق معلومات كيدية يُبلِّغ عنها الموتورون بسبب خلافات شخصية أو ثأرية، متغاضية عن أن الأطفال المجنّدين من الجماعات المسلحة هم في المقام الأول ضحايا الظروف الاقتصادية

والضغوط المجتمعية أو الجهل، وينبغي إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، ويجري احتجازهم في ظروف غير ملائمة. وقد أظهرت هذه الحالة مشاكل مستجدة، تمثلت في عدم تسجيل الأطفال المولودين في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش الإرهابية، حيث أُكتشف أنه لم يكن هناك نظام رسمي لتسجيل المواليد، وتُركت نسبة عالية من الأطفال دون سن الخامسة في تلك المناطق لا يحملون وثائق رسمية، مما يعني عملياً حرمانهم من خدمات التعليم الأساسي والصحة والرعاية. مما يقتضي من الحكومة تحسين الأطر القانونية والسياساتية لحماية الأطفال، وتعزيز المؤسسات المكلفة بحمايتهم أو الاستجابة لتجاربهم في العنف. وتوعية المجتمع لوقف ممارسة القوة ضدهم وتغيير السلوكيات المتجذرة التي تؤدي إلى التمييز والإنتهاك.

وشهد العراق مساعٍ حثيثة من قبل الكثير من منظمات المجتمع المدني لمحاربة عملية الإفلات من العقاب والدفاع عن حقوق الضحايا، واستهدف السعي خصوصاً ما واجهه المتظاهرون والنشطاء السياسيون والمحتجون الشباب في انتفاضة تشرين الذين رفعوا مطالب مشروعة لوقف انتهاكات واسعة النطاق ومنهجية لحقوق الإنسان على يد الأجهزة الأمنية والجماعات المسلحة لإسكاتهم وقمع مطالبهم بالتغيير. لكن الأمر المثير للدهشة هو إن الحكومات المتعاقبة لم تتمكن أو تلكأت في إعادة فتح ملف المغيبين من المتظاهرين والنشطاء وقادة الحراك والذين لا يُعرف مصيرهم إلى الآن، مما يضع مصداقية الجهات المسؤولة على المحك. وفي حين اقتصرت استجابة السلطات العراقية للجرائم المرتكبة بحق المتظاهرين والمنتقدين للفترة الممتدة تشرين الأول (أكتوبر) 2019-آيار (مايو) 2021، على بيانات الشجب وتشكيل لجان تحقيق غير ذات جدوى؛ اتخذت حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، بعض الخطوات الإيجابية للتصدي لهذه الجرائم، إلا أنها لا تفي بالغرض لإيقاف الجرائم وتحقيق المساءلة بشأنها وكشف الجهات الحقيقية التي تقف وراء المجرمين المباشرين.

ومما يثير القلق العميق هو انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق المرتكبة في إقليم كردستان والقيود التي تُفرض هناك على حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، والتضييق على المجتمع المدني والمعارضة السياسية في ظل غياب التنسيق بين الحكومتين (الاتحادية وحكومة الإقليم)، وكذلك للتعاون بين نشطاء ومنظمات المجتمع المدني بين الجهتين. وأشارت التقارير إلى تعرض منتقدي السلطات العامة لخطر الترهيب والتقييد والاعتقالات التعسفية والاتهامات بالتشهير والتهديدات الممنهجة، وإجراء المحاكمات التعسفية التي تنتهك حقوق الناشطين والإعلاميين من اجل تكميم الافواه والسكوت على قضايا الفساد، في ظل عدم مراعاة الشفافية والشروط القانونية والضمانات الإجرائية للقضاء العادل، وانتهاك مبدأ الشرعية.

كما تمّ رصد جملة من الاعتقالات التي طالت الناشطين والمتظاهرين والإعلاميين في إقليم كردستان، اعتقالاً تعسفياً، تعرضوا خلاله للضرب قبل إطلاق سراحهم، بسبب نشرهم ملفات فساد أو غير ذلك. كما تمت الإشارة إلى ازدياد اعداد المسجونين من الموقوفين والمحكومين مقارنة بالسنوات الماضية، في ظل عدم أهلية وملائمة بعض أبنية السجون على وفق المعايير الصحيحة. مما يتطلب فرض المزيد من الرقابة على هذا الأمر، والتوصية لحكومة الإقليم بتعزيز حقوق الإنسان والمساءلة عن الانتهاكات وإنصاف الضحايا، وتوفير الحماية الكاملة للحق في حرية التعبير وإنهاء المضايقات والترهيب والانتقام ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء.

1-7: الخدمات العامة

إن من أهم واجبات الحكومة تجاه مواطنيها، هو تطوير الخدمات العامة المقدمة لهم وتوسيعها، والبحث عن أسهل الطرق وأنجعها لتحقيق رفاهيتهم، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة في شتى المجالات، والتي منها الصحة والتعليم والسكن وغيرها. ولم يكن العمل عليها ميسوراً في بلدٍ مثل العراق، الذي مرّ بجملة من التحديات، خلّفت بنية متردية وضعيفة الكفاءة في تقديم الخدمات، فبين عامي 2019-2021 واجه أزمات متلاحقة (سياسية، صحية، مالية)، مما أدى إلى تراجع في التنمية في قطاعات ومجالات كثيرة، وتفاقم جوانب الهشاشة فيها.

يُعدّ قطاع الكهرباء أمراً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن المجتمعي، لكن أداءه ما زال متواضعاً خلال عام 2021 الذي استمرت المعاناة فيه من جرّاء انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، ونقص طاقة التوليد، بل شهد العراق في صيف عام 2021 انهياراً تاماً لمنظومة الطاقة الكهربائية على مستوى البلاد، على الرغم من الانفاق الحكومي الضخم، والمنهك للموازنة العامة في البلد من جهة، وزيادة إرهاق المواطنين من جهة أخرى، الذين اضطروا إلى تسديد الفواتير الثقيلة للحصول على الطاقة من المولدات الاهلية والخاصة. وإذا ما علمنا انه من المتوقع أن يزداد الطلب على الكهرباء بنسبة 50 % في السنوات الخمس المقبلة بسبب النمو السكاني المتزايد، ندرك أن الفجوة بين العرض والطلب سوف تزداد، ومقدار الجهود المضاعفة التي نحتاجها من أجل دعم إمدادات الكهرباء، وما تقتضيه شبكات النقل والتوزيع الحالية إلى التحديث والتوسيع، وإيجاد البدائل لما قد يضيع من الطاقة بشكل مفاجئ، مثلما حدث حينما استهدفت منظومات وأبراج الطاقة الكهربائية بالتخريب، أو انحسرت إطلاقات الغاز المورّد من إيران.

والآمال منعقدة على المشروع الطموح والمتمثل في الربط الكهربائي بين العراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك لإمداده بآلاف الميجا واط خلال مرحلتين. وقد سعى العراق إلى توفير التمويل اللازم لإنجاز التزاماته الخاصة بالمشروع المذكور مع دول الخليج العربية، لما من شأنه في المستقبل أن يُجنّبه الكثير من الخسائر التي يتكبدها القطاع، ويحافظ على استمرارية أمن الطاقة ورفع مستوى الموثوقية والأمان للأنظمة الكهربائية، فضلاً عن تجنّب أي انقطاع للتيار الكهربائي من خلال تقديم الدعم اللحظي بنقل الطاقة المطلوبة عبر شبكة الرابط الكهربائي.

وتجدر الاشارة إلى إن على العراق السعي بشكلٍ جاد نحو استخدام الطاقة المستدامة، ووضع خطة طموحة لتطوير توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وقد توجّه فعلاً نحو هذا المسار، واجتهدت الحكومة لحلّ مشكلة الكهرباء من خلال التعاقد مع دول وشركات كبرى في مجال الطاقة المتجددة خلال عام 2021، من بينها توقيع اتفاقيات مع شركات عربية وأجنبية لإنشاء مشاريع كهرو شمسية التي من شأنها التأثير بشكل إيجابي واضح في ساعات تجهيز المواطنين للطاقة الكهربائية.

وتعد عملية رفع جميع أنواع المخلّفات والتخلص منها، من أهم الخدمات البلدية ذات الصلة بالحفاظ على البيئة، استجابةً للتمدّد العمراني وارتفاع عدد السكان. ويواجه العراق في هذا الجانب عدداً من التحديات، أبرزها تطور ظاهرة الاستهلاك وقلة الوعي لدى شرائح واسعة من المجتمع من خلال الرمي العشوائي للنفايات،

إلى جانب تراجع عدد المحطات التحويلية النظامية (مواقع التجميع المؤقت)، وارتفاع عدد مواقع الطمر غير الحاصلة على الموافقات البيئية، وهو ما يتنافى مع معايير الاستدامة البيئية. كما يُلاحظ انخفاض نسبة التدوير أو إعادة الاستعمال والتي تتضمن فرزها ومعالجتها وتحويلها إلى مواد خام أو إلى سماد أو طاقة، مما يؤشر وجود خلل كبير في استراتيجيات استغلالها.

وتُبدي الحكومة محاولات حثيثة لتقديم خدمات المياه الصالحة للشرب، وتحسين إمداداتها وإدارة مواردها بما يُمكن أن يعزز النمو الاقتصادي. لكن جميع مساعيها لم تصل إلى مستوى الطموح، لا سيما في ضوء المشاكل المعقدة التي تواجهها، ومنها تسارع النمو السكاني، والإدارة غير المستدامة للمياه، والتدهور البيئي الواسع النطاق بسبب النزاع المسلح. وتعاني بعض المحافظات من شحّ المياه الصالحة للشرب؛ نتيجة قلة المشاريع الخاصة بتصفية المياه، كما إن ما يقارب 20 % من المياه الصالحة للشرب تضيع خلال عمليات النقل بشبكات المياه، بسبب تقادم البنية التحتية في الانابيب والتجاوزات على شبكات النقل.

هناك جملة من المؤشرات التي تدق ناقوس الخطر فيما يتعلق بتوفير خدمة مياه الشرب للمواطنين، فالأحوال المناخية سوف تصبح أكثر قسوة، ونفتقر إلى اتفاقيات المياه العابرة للحدود، بامتناع إيران وتركيا عن التوقيع على اتفاقيات ملزمة مع ضمان حصته من المياه المارة في أراضيه. ويُتوقع أن يشهد العراق بعد عقدين أو ثلاث من الزمن نقصاً حاداً في المياه، وسوف يندرج العراق ضمن قائمة الدول المُصنّفة بأن لديها خطورة عالية فيما يتعلق بالشحّ المائي ومخاطره، وتشير أكثر التوقعات تشاؤما الى أنه بحلول عام 2040 ستصبح بلاد الرافدين أرضاً بلا أنهار بعد أن يجف نهرا دجلة والفرات تماماً.

ويُعدُّ تقديم خدمات الصرف الصحي إحدى المهام الرئيسة التي تبذلها الإدارات العامة للحفاظ على البيئة والصحة العامة، وتؤدي دوراً مهماً في تطوير المدن بشرياً واقتصادياً، لأنها تفضي بالنتيجة إلى إبعاد شبح المرض عن الفئات الضعيفة وتحسين نوعية الحياة. لكن العقبات ما زالت قائمة في طريق هذه الخدمة، فعلى الرغم من وجود 66 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي الثقيلة، فإنَّ البيانات تشير إلى بقاء أكثر من ثلث تلك المياه دون معالجة (ما يقارب 40 %)، فضلاً عن توقف عشرات المحطات بصورة جزئية، بل إن نسبة المخدومين بشبكات المجاري في عموم العراق بلغت نحو 34 %. ومما يدعو للأسف أن 70 % من نفايات العراق الصناعية تُلقى مباشرة في الأنهار والبحيرات دون معالجة أيضاً، وهذا يعني أمراضاً إضافية وتدميراً واسعاً للبيئة.

ويُعد قطاع النقل ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية، إذ يُسهم في ربط مناطق الانتاج بمنافذ الاستهلاك، وفي إيصال الخدمات بشكل أسرع وأنسب إلى محتاجيها أينما كانوا. وتُشير الإحصاءات إلى تراجع نسبة تغطية شبكة الطرق البرية مقارنةً بعدد السكان، ففي حين أن أقل نسبة للمعيار الدولي تبلغ 105 كم/ 1000 كم2، نجدها في العراق حوالي 1000/84كم، وهو ما يفسّر الاختناقات المرورية في المدن الكبيرة.

وتشرع الجهات المعنية حالياً بوضع تعبيد الطرق ضمن أولوياتها. أما فيما يخص سكك الحديد فإنها تعاني كثيراً بسبب الاهمال والحروب وعدم الاستقرار الامني، وعلى الرغم من استمرار عمليات إعادة التأهيل والتخصيصات المالية الضخمة، فإنها لم تشهد إلا تراجعاً في العائدات وعزوفاً من المستفيدين. فيما تعوّل الحكومة على مشروع سككي طموح هو مشروع القناة الجافة (خط سكة حديد) الذي يربط بين ميناء الفاو وتركيا عبر فيشخابور، بالاعتماد على الشركات العالمية، ليكون المشروع استثمارياً بالكامل.

ويعاني النقل البحري، الذي ينقل جزءًا مهماً من تجارة الخارجية للعراق، انكفاءً غير مقبول، بوجود عددٍ ضئيل من السفن تمتلكها الحكومة (7 فقط)، وهو ما لا يتناسب مطلقاً مع حاجة العراق التنموية، لكن ما يخلق حالة من الأمل أن البلاد على وشك التعاقد لشراء باخرتين جديدتين بأعماق تتناسب مع حجم الموانئ العراقية مع اكتمال إنجاز ميناء الفاو الكبير، فضلاً عن التوقيع على اتفاقية لحركة السفن والتعاون في مجال النقل البحري مع العربية السعودية، في خطوة من شأنها أن تدعم التبادل التجاري بين الجانبين.

فيما يشهد النقل الجوي والشركات الوطنية العاملة قدرات محدودة جداً، إذ يمتلك العراق أسطولاً مكوناً من 32 طائرة فقط، منها 4 مستأجرة. لكننا نجد أن الجهات المختصةّ تحثّ الخطى للتعاقد مع شركات عالمية معتمدة، للاستفادة من إمكانياتها وأساطيلها الحديثة الخاصة بخدمات الشحن الجوي والخبرات المطلوبة. كما تمّ الإعلان عن إلغاء جزء من التحذير الجوي الذي فرضته منظمة الطيران الفيدرالية سابقاً، مما يعني خطوة إيجابية، لها أبعاد اقتصادية واضحة.

وأصبح قطاع السكن محوراً رئيساً من الخدمات التي تساعد الدولة على تقديمها لمواطنيها، كونها من اهم مقومات الرفاه والاستقرار الاجتماعي، واساس المدنيّة والتحضّر. وتأسيساً على ذلك توجهت حكومة السيد مصطفى الكاظمي نحو محاولة حل مشكلة السكن الخانقة في البلد، وأُعلن عن تأمين مبالغ مالية خلال عام 2021 لإكمال وتنفيذ انشاء 100 ألف وحدة سكنية في مشروع بسماية، كما صوّت مجلس الوزراء على تأسيس مدينة سكنية في المنطقة المحيطة بمطار بغداد الدولي والتي تشتمل على مئات الالاف من الوحدات السكنية. كما أعلن البنك المركزي العراقي عن زيادة التخصيصات المالية لدعم قطاع الإسكان للمصرف العقاري ولصندوق الإسكان، لشمول أكبر عدد من المستفيدين. فضلاً عن المبادرات الأخرى. لكن وعلى الرغم من ذلك فإنَّ العراق يعاني ومنذ مدة طويلة من أزمة سكن لأسباب متنوعة؛ وتُشير البيانات إلى إن مقدار العجز الكلي في الوحدات السكنية بلغ نحو 2.5 مليون وحدة، كما إن هناك ملايين العراقيين أو 10 % منهم يعيشون في عشوائيات واحياء غير منظمة. مما يتسبب في حدوث ضغط هائل على سائر الخدمات.

ويسعى العراق إلى تطوير جاهزية نظامه الصحي ليُصبح بمقدوره التعامل مع الأوبئة والمخاطر الصحّية، وفق معايير وطنية مقبولة من ناحية تقديم الخدمات، وجودة الكادر الطبي، وتحقيق حالة صحية جيدة. ومما لا شك فيه إن القطاع الصحي تحمّل أعباءً مرهقة من جراء تفشي فيروس كورونا، بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط، مما أثر سلباً في أدائه؛ بسبب قلة التخصيصات المالية اللازمة. وبطبيعة الحال فقد حظي موضوع توفير اللقاحات باهتمام بالغ من الحكومة، وأخذت خدمات التطعيم بالاتساع بشكل كبير في جميع أنحاء البلاد. كما حصل العراق على موافقة البنك الدولي على مشروع جديد لتوسيع نطاق استجابة القطاع الصحي في العراق لجائحة فيروس كورونا، وتحسين قدرته على إدارة النفايات الطبية، وتنفيذ جهود التواصل وزيادة الوعي العام بأهمية تلقي اللقاح. كما تمّ إقرار قانون الضمان الصحي رقم 22 لسنة 2021 لتنظيم تقديم الخدمات الصحية للمواطنين أسوةً ببقية دول العالم.

لكن الحديث عن القطاع الصحي في العراق يستلزم الإشارة إلى قائمة طويلة من المشاكل والتعقيدات التي تتخلله، إذ إنه يعاني من تقادم البنية التحتية وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الصحية للسكان، ناهيك عن

نقص الموارد البشرية والمادية وضعف البنية التحتية، إلى جانب تركيز الانفاق على الجانب التشغيلي واهمال الجانب الاستثماري، ما أدى إلى زيادة الفجوة بين العرض والطلب على الخدمات الصحية. وتعاني المستشفيات من الاكتظاظ وعدم توفر القوى العاملة الماهرة، وهناك حاجة مُلحّة لبناء المئات من المستشفيات وأكثر من 1750 مركز صحي، وتدعيم ما موجود منها بعدد أكبر من الأسرّة والأطباء وذوي المهن الصحية. ولا يفوتنا التذكير بالحرائق الهائلة التي طالت بعض المؤسسات الصحية ومنها حريق مستشفى ابن الخطيب في نيسان 2021، الذي أودى إلى مقتل وإصابة المئات. مما يدل على ضعف الكفاءة الإدارية والرقابة في بعض الجوانب.

1-8: مكافحة الفساد

لا يزال ملف الفساد المالي والاداري من اهم التحديات التي تواجه الدولة العراقية منذ التغيير السياسي بعد عام 2003، ولقد أحتل العراق في العام 2021 التسلسل 157 بواقع 23 درجة بتحسن طفيف عن العام 2020 والذي كان تسلسله فيه 160 و21 درجة بحسب التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية (مؤشر مدركات الفساد 2021). إلا ان العام 2021 شهد احداثا مهمة تتعلق بمكافحة الفساد تمثلت بفتح ملفات الفساد على شخصيات سياسية وحزبية ورجال اعمال وموظفين تنفيذيين يمكن ان يعدوا من القيادات العليا، تم القاء القبض عليهم والتحقيق معهم ثم تمت محاكمتهم اصوليا من قبل الجهات القضائية المختصة وصدرت احكام قضائية على اغلبهم، وهذا الامر لم نجد له نظير في السنوات السابقة بهذا الكم والنوع مثلما حدث في العام 2021، مما تعد سابقة وانجاز لحكومة مصطفى الكاظمي، إذا تم إلقاء القبض على وكيل وزارة الكهرباء السابق ورئيس هيأة التقاعد العامة السابق ومحافظ ذي قار السابق وعدد من المدراء العاميين السابقين مثل مدير عام المصرف الزراعي والمدير العام للشركة العامة للسمنت العراقية ونائب الهيأة الوطنية للاستثمار السابق ومدير هيأة استثمار بغداد السابق ومدير شركة كي كارت ورئيس حزب الحل وغيرهم الكثيرين.

لكن الملفت للنظر ان هذه الملفات انجزت الاجراءات الخاصة بها من حيث التحقيق وتنفيذ أوامر القبض من قبل لجنة الامر الديواني رقم 29 لسنة 2020 برئاسة الفريق أول احمد ابو رغيف المكلّفة بالتحقيق في قضايا الفساد الكبرى، ثم تم احالتهم إلى المحاكم المختصة بحسب السياقات القانونية، ولم تقم الجهات المختصة بمكافحة الفساد بالدور المنوط بها في هذا المجال وفي مقدمتها هيأة النزاهة، مما يعكس ان ملف مكافحة الفساد وفق السياق التقليدي والاجراءات القانونية العادية المتبعة غير منتجة ولم تصل إلى الشخصيات الفاسدة الكبيرة من القيادات السياسية والحزبية والتنفيذية الكبيرة، برغم ان القيام بتلك المهمة من قبل جهة تنفيذية وليست قضائية فيه اشكاليات قانونية ودستورية كبيرة، والدليل هو قرار المحكمة الإتحادية العليا العراقية الصادر في 3/2 /2022 الذي قضى بعدم صحة تشكيل لجنة الامر الديواني رقم (29) لسنة 2020 للتحقيق في قضايا الفساد والجرائم المهمة وإلغائها اعتباراً من تاريخ صدور الحكم لمخالفته لأحكام الدستور التي تضمن حماية حرية الانسان وكرامته ولمبدأ الفصل بين السلطات ولمبدأ استقلال القضاء، ولكون الامر المذكور يعد بمثابة تعديل لقانون هيأة النزاهة كونها هيأة دستورية تختص في التحقيق في قضايا الفساد المالي والاداري.

من جانب آخر وبخصوص استرداد الاموال والاصول العراقية المهربة والمتحققة من الفساد قامت هيأة النزاهة

الإتحادية ووزارة العدل وبالتعاون مع المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية في شهر أيلول (سبتمبر) 2021 باستضافة مؤتمر دولي لبحث أبرز المعوقات والعراقيل التي تواجه الجهات الرقابية في استرداد الأصول والأموال المهرّبة خارج حدود بلدانها حضره عدد من وزراء العدل العرب، فضلاً عن الأمين العام لجامعة الدول العربية وتم الاتفاق على القيام بإجراءات عملية بخصوص هذا الملف، كما تقدم رئاسة الجمهورية بمشروع قانون (استرداد عوائد الفساد) إلى مجلس النواب الغرض منه استعادة أموال الفساد ومحاسبة المفسدين وتقديمهم للعدالة تضمن إجراءات عملية استباقية رادعة، وخطوات لاحقة لاستعادة أموال الفساد.

وعلى المستوى المحلي شهدت احداث العام 2021 مجموعة من التغييرات الادارية في ادارة مديرية بلدية النجف الاشرف وتعاقب على ادارة تلك المؤسسة خلال مدة زمنية قصيرة جداً شخصيات كثيرة، وكان ذلك نتيجة التدخلات السياسية والتظاهرات المتعاقبة على الفساد وسوء الادارة في هذه المؤسسة المهمة.

وعلى الرغم من كل تلك الجهود لا يزال ملف الفساد من أهم المعوقات التي تعيق عملية البناء السياسي والاقتصادي والحضاري في العراق، من جانب اخر ان صدور قرار المحكمة الاتحادية العليا بعدم دستورية لجنة الامر الديواني رقم 29 لسنة 2020 سيفتح الباب واسعاً اما التكهنات حيال مصير مكافحة الفساد وحيال من تم الحكم عليهم وصدر بحقهم احكاماً قضائية باتة وأودعوا السجون، كل ذلك سيشكل ملفاً خطيراً قابلاً للانفجار والتصعيد اعلامياً والمساوة والابتزاز السياسي.

1-9: التربية والتعليم العالي: عام دراسي مضطرب وآمال بالتحسن

لم تزل جائحة كورونا تعد من اهم التحديات التي واجهت العملية التربوية والتعليمية خلال العام 2021، واظهرت الحاجة إلى الكثير من العمل من قبل صناع القرار التعليمي لغرض توفير مقومات نجاح العملية التربوية والتعليمية في سبيل معالجة الاختلالات في واقع ومستقبل التعليم، إذا لا تزال المؤسسات التربوية والتعليمية لا يتوافر فيها ابسط المتطلبات والمقومات الضرورية لنجاح العام الدراسي، اضافة إلى المشاكل البنيوية في تلك المؤسسات اصلا قبل ظهور جائحة كورونا، ومن ثم لم يكن العام الدراسي 2020 / 2021 بالمستوى العلمي المطلوب، وان كان افضل من العام الذي سبقه، لكنه يبقى بعيدا عن انى مستويات الجودة فنياً وادارياً وهيكيلياً وعلمياً.

وفي السياق نفسه لا تزال الارقام والاحصائيات تكشف عن اعداد كبيرة من الاطفال المتسربين عن الدراسة فقد اشار تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن وجود 3.2 ملايين طفل عراقي في سن الدراسة خارج المدارس، وانخفاض ملحوظ في اعداد التلاميذ الملتحقين بالدراسة الابتدائية قياسا بالسنوات السابقة، مع عدم وجود الابنية المدرسية الكافية والملائمة مع مستلزماتها الأساسية مثل الكهرباء والمياه وإمدادات التشغيل الأخرى، ومشاكل اكتظاظ الطلبة والنقص الشديد في الخدمات. ورافق كل ذلك التحديات الكبير لعملية التعليم الالكتروني والمشاكل التي رافقتها مثل ضعف شبكة الانترنيت وعدم توفرها لدى اغلب المدارس والتلاميذ وعدم كفاءة وقدرة الكوادر التعلمية على استعمالها وادارتها.

وقدر تعلق الامر بالتعليم الجامعي فإنَّ الاوضاع ليست بأفضل حالاً من حيث ادارة العملية العلمية والبحثية

عن بعد، حيث اقرت الوزارة ان يكون التعليم مدمجا (الكتروني وحضوري) مع ان يكن للتخصصات الطبية والصحية والهندسية والعلوم وأي كلية أو معهد لديهم جانبا عمليا بحضور الطلبة للمواد الدراسية العملية (المختبرية والسريرية) والتطبيقية ولمجاميع صغيرة متناوبة بما تؤمن الاستفادة من الجانب العلمي والعملي والحفاظ على السلامة الصحية للطلاب والتدريسيين، كما شهد العام 2021 خروج العراق من مؤشر دافوس لجودة التعليم، واعتبر العراق ودول اخرى مثل سوريا واليمن وليبيا والصومال والسودان «دول غير مصنفة» لا تتوفر فيها أبسط معايير جودة التعليم، مما شكل خيبة امل وانتكاسة كبيرة في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، برغم الزيادة الكبيرة في عدد البحوث المنشورة في المجلات العالمية الرصينة ضمن قاعدة سكوباس وكلاريفيت، التي هي في الحقيقة غير ذات فائدة عملية وجدية للبلد ومجرد استنزاف للوقت والمال إلى حد كبير. يضاف إلى ذلك حفل العام بزيادة في حجم الطاقة الاستيعابية واستحداث الجامعات والكليات والمعاهد على مستوى التعليم الحكومي بصورة نسبية والاهلي بصورة واضحة مع التوسع في اعداد الطلبة المقبولين للعام الدراسي 2021/2020.

ومن ناحية اخرى كانت قضية بيع وتزوير الشهادات للطلاب العراقيين من قبل بعض الجامعات الاجنبية لا سيما اللبنانية منها من اهم احداث العام 2021، ونتج عن ذلك اصدار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، يوم الخميس 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2021، قرارا بتعليق الاعتراف بالدراسة في ثلاث جامعات لبنانية لعدم التزامها بمعايير الرصانة العلمية، على ان يكون التعليق اعتبارا من ذلك اليوم وعدم اعتماد أي تسجيل للطلبة بعده بحيث لا يؤثر على الطلبة المسجلين قبل هذا التاريخ، مع قرارات علمية اخرى لغرض زيادة رصانة الشهادات الممنوحة من الخارج.

وفي السياق نفسه اصدرت المحكمة الاتحادية العليا نهاية عام 2021 حكما يقضي بعدم دستورية بعض فقرات قانون اسس معادلة الشهادات والدرجات العلمية العربية والأجنبية رقم 20 لسنة 2020 مما عدّه الأكاديميين حلاً وسطاً أو أضعف الايمان من ردة فعل تجاه هذا القانون المثير للجدل والذي أحدث خلافات كبيرة بين الوزارة وبين الدوائر التشريعية والتنفيذية حيال جدواه وشرعيته وآليات تنفيذه.

1-10: علاقات العراق الدولية: العودة للواجهة الدولية

حفل العام 2021 بأحداث مهمة في تاريخ العراق، حيث شكّلت زيارة بابا الفاتيكان (فرانشيسكو) في آذار (مارس) 2021 حدثا تاريخيا على صعيد المكانة الدولية للعراق وعلاقاته الدولية، وأَعادته لخريطة العالم من حيث القيمة الإقليمية والروحية، فكانت ايام زيارة البابا ايام استثنائية في تاريخ العراقيين، عاشوا معها فسحة من الوئام والسلام والامل واعطتهم جرعة روحية ووطنية كبيرة، شعورا فيها بأهمية بلدهم ومكانته الحقيقة بين الدول، وتقديرهم لأهمية التنوع وتقبل الاخر والعيش المشترك وان تلك المعطيات عامل قوة وتماسك بين اطياف الشعب العراقي، وليس كما كانوا يظنون بعدم القابلية على التعايش والتفرقة وان الانزواء والانكفاء بين المكونات هو السبيل لحل المشاكل.

كان جدول اعمال الزيارة مكثفاً ومليء بالأنشطة والزيارات المهمة إلا أن اكثرها اهمية وقيمة والتي حظيت

باهتمام العالم اعلامياً وسياسياً هي لقاء البابا مع المرجع الاعلى سماحة اية الله العظمى السيد علي السيستاني في مدينة النجف الاشرف، وما مثل هذا اللقاء من دلالات مهمة كون كلا الشخصيتين يتمتعان بدرجة من التسامح وتغليب العقل والحكمة ونبذ لغة الحرب، وكان لهما موقف كثيرة في الوسطية والاعتدال والتواصل بين الاديان والعمل على نبذ العنف والارهاب، كما مثلت الزيارة دافعا معنويا للمكون المسيحي في العراق بوصفه مكوناً اصيلاً جذوره ضاربة في تاريخ هذه الارض المباركة من العالم، ويجب ان تقوم الدولة العراقية بكل السبل القانونية والسياسية والاجتماعية مع هذا المكون والعمل على تحقيق متطلباته.

وقد مثلت الصلاة المشتركة التي قام بها البابا في مدينة اور مسقط رأس النبي ابراهيم (عليه السلام)، مع مجموعة كبيرة من رجال الدين ومجموعة كبيرة من الحجيج ينتمون لأديان مختلفة، ثم لمدينة الموصل وبعدها لإقليم كردستان رسالة تضامن وتوحيد وسلام واطمئنان، مما يمكن ان يفتح الافاق المستقبلية نحو استثمار هذه الاماكن سياحيا واقتصاديا ودينيا من قبل الحكومة بمساعدة دولية.

وبعد هذا الحدث الدولي المهم تعززت مكانة العراق إقليمياً ودوليا باستضافة مؤتمر قمة بغداد للتعاون والشراكة (مؤتمر دول الجوار العراقي(، وذلك في يوم السبت 28 آب (أغسطس) 2021، شاركت فيه تسع دول عربية وأجنبية هي كل من الكويت والسعودية والإمارات وقطر والأردن ومصر وايران وتركيا وفرنسا، ومن المنظمات الدولية شاركت جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. وكانت اهداف المؤتمر توسيع الشراكة الاقتصادية ومحاربة الإرهاب ودعم مشاريع إعادة الإعمار في العراق وتوسيع التعاون بين دول الجوار والعمل على تجاوز الخلافات والتأكيد على المشتركات؛ لأن كل الدول بحاجة للتعاون في مجال الاقتصاد، والاقتصاد يتطلب توفير الأَمن، شكل هذا المؤتمر انعطافة مهمة في مسار الدور الاقليمي والدولي واستعادته لمكانته ودوره الحقيقي.

وفي 27 حزيران (يونيو) 2021 استضافت بغداد، القمة الثلاثية بين العراق ومصر والأردن، للمرة الرابعة خلال سنتين فقط، ثم مؤتمراً دولياً بالتعاون مع فرنسا، حضرت فيه كل من السعودية وإيران، في خطوة سعت إلى التقارب في وجهات النظر بين هذين البلدين التي تعيش العلاقة بينهما تصعيدا وتوترا مضطردا، وهذه المحافل الدولية بغض النظر عن النتائج الي تمخضت عنها تعد تعزيزاً واعترافا دوليا لمكانة العراق الدولية، وقدرته في التأثير على المواقف الاقليمية. وتعكس عودة العراق لممارسة دوره القيادي في المنطقة، وتمثل تفوقا من قبل حكومة مصطفى الكاظمي في ادارة ملف العلاقات الدولية بطريقة جيدة، مما يفتح المجال في المستقبل لممارسة دورا أكبر إذا ما توافرت المقومات لذلك.

من جانب آخر شهد العام 2021 انتهاء المهمات القتالية للقوات الاجنبية في العراق بعد أن اعلنت الولايات المتحدة في كانون الأول (ديسمبر) 2021 نهاية عملياتها القتالية وانتقال العلاقة إلى مهام التدريب وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع الجانب العراقي، بعد ثلاث جولات من التفاوض والحوار الاستراتيجي مع بغداد على سحب آخر قواتها المقاتلة من العراق.

ومن الاحداث الدولية المهمة على الصعيد العراقي هو نهاية ملف التعويضات الخاصة باجتياح العراق للكويت بعد أَنَّ تم دفع كامل تلك التعويضات المالية التي أقرّتها الأمم المتحدة لصالح الكويت بسبب حرب

الخليج الثانية والبالغة (52,4 مليار دولار)، وسط ردود فعل متضاربة بين التفاؤل بانتعاش اقتصادي وانفتاح على الاستثمار العالمي وبين مشاعر الحزن والغضب والحنق تجاه الكويت كونها لم تراعي مبادى حسن الجوار والاخوة في هذا الملف الشائك.